صحيفة جامعة تصدر كل ثلاثاء وجمعة
24/24
الثمن
1200 مليما

لتفجير المفاوضات وإطالة حرب الإبادة

الصهاينة يتمسكون بـ«خبث» بنزع سلاح المقاومة

19

الجامعة التونسية لكرة القدم:

صـــراع داخلي يهـــدد مستقبـــل المكتـــــب الجـــــامعي

22

الثلاثاء 22 أفريل 2025 /6 محرم 1445هـ/عدد 709

البنوك في تونس

تـــلاعب بالقـــانون و المـــــواطن هـــو الضحيـــة

8

التقاعد في تونس

حقوق مهضومة رغم محاولات التحسين

9

4

تحت مجهر «24/24»

الإشاعة في زمن «السوشيال ميديا»

خطر يتربّص بالمجتمع

الافتتاحية

صابر الحرشاني

في أهمية النقاش المجتمعي في البرلمان

لا يعدّ البرلمان مؤسسة دستورية سنّها النظام الديمقراطي لتشريع القوانين والمصادقة على المعاهدات ومراقبة عمل الحكومة فحسب، بل هو مرآة تعكس تنوّع المجتمع، ومجالا للتعبير عن قضاياه وتعدّد آرائه ووجهات نظره. ومن هذا المنطلق، فإن النقاش المجتمعي داخل البرلمان لا يجب أن يُختزل في أروقة اللجان أو يُضغط في زوايا الجلسات العامة، بل ينبغي أن يتحوّل إلى فضاء مفتوح يعكس الحركية الفكرية والسياسية والاجتماعية في البلاد.

و النقاش المجتمعي هو حوار مفتوح وتشاركي يضم مختلف مكوّنات المجتمع، من مواطنين ومنظمات ومؤسسات، بهدف مناقشة قضايا عامة تهمّ الشأن العام واتخاذ قرارات أو بلورة تصوّرات تشاركية. يرتكز هذا النوع من النقاش على حرية التعبير، والاستماع المتبادل، واحترام التعدد والاختلاف، ويُعدّ أداة رئيسية في دعم الديمقراطية وتعزيز الشفافية وبناء السياسات على أسس توافقية.

ولقد علّمتنا التجارب أن ديمقراطية بدون نقاش، تتحوّل سريعًا إلى واجهة شكلية، وأن مؤسسات التمثيل الشعبي إذا ما انغلقت على نفسها، فإنها تفقد شرعيتها الرمزية قبل القانونية. وفي المقابل، فإن النقاش العمومي الحقيقي، حين يحتضنه البرلمان بكل ما فيه من تنوّع واختلاف، يُعدّ صمّام أمان لأي انتقال سياسي، ومحرّكًا رئيسيا لأي إصلاح اجتماعي أو اقتصادي.

وليس المطلوب من البرلمان أن يتقمّص دور الشارع أو أن يُصغي فقط للفاعلين الأقوياء والمنظمات، بل أن يتحوّل إلى واجهة حقيقية لكل الحساسيات سواء السياسية والنقابية والثقافية والنسوية والبيئية والشبابية، وأن يكون لكل مواطن، مهما كانت وضعيته الاجتماعية أو الجغرافية، شعور داخلي بأن له صوتًا يُعبَّر عنه تحت قبة المجلس.

إن النقاش البرلماني لا يُقاس فقط بعدد الكلمات المسجلة في محاضر الجلسات، ولا بطول المداخلات أو حدّتها، بل بمدى تفاعله مع نبض المجتمع وتطلعاته، ومدى انفتاحه على الأطراف غير الممثّلة مباشرة داخل البرلمان، من منظمات وجمعيات وأكاديميين وخبراء ومبدعين وحتى معترضين على النظام القائم.

وقد أبرزت العديد من المحطات، مؤخرًا، أن البرلمان يميل أحيانًا إلى نوع من النقاش المغلق، أو ما يمكن وصفه بـ»الحوار الداخلي» بين الكتل واللجان، وهذا التمركز، وإن كان مفهوما في بعض السياقات السياسية، فإنه يضرب في العمق الدور التشاركي الذي من المفترض أن يلعبه المجلس، خصوصًا في القضايا الكبرى التي تتعلق بمصير المجتمع مثل التعليم، والصحة، والبيئة، والحقوق الاجتماعية، والإصلاحات الاقتصادية.

إن المطلوب اليوم هو أن يتطور النقاش المجتمعي في البرلمان من منطق «من يُقنع من؟» إلى منطق «من يستمع لمن؟». فالديمقراطية ليست فقط في قوة الحجة، بل أيضًا في إتاحة المجال للجميع كي يُدلي بدلوه، وفي تنظيم الاختلاف لا إلغائه، وهذا يتطلب مراجعة حقيقية لآليات العمل داخل المجلس، تشمل الجلسات العامة واللجان والحوارات ، وتعيد الاعتبار إلى الاستماع كقيمة مؤسِّسة.

لقد بات من الضروري أن ينفتح البرلمان على تجارب تشاركية أكثر جرأة وواقعية، مثل تنظيم جلسات استماع دورية لمكونات المجتمع المدني، وإحداث منتديات مواطنية دائمة داخل المجلس، وتشجيع آليات الاقتراح من المواطنين، وتوسيع بثّ جلسات الحوار العمومي لتشمل كل المواضيع ذات البعد المجتمعي. فليس هناك ما يمنع اليوم من أن يتحوّل البرلمان إلى منصة تفكير جماعي، لا إلى مجرّد مؤسسة تصويت.

ولعل من بين أكبر التحديات التي واجهت النقاش المجتمعي داخل البرلمان سابقا، هيمنة الخطابات السياسوية الضيقة، التي طغت فيها الحسابات الحزبية والمواقف الانفعالية، على النقاشات المعمّقة والمبنية على الأرقام والحجج والدراسات. وهو ما يستدعي من النواب الارتقاء بمستوى النقاش، لا فقط شكلاً، بل مضمونًا وروحًا، وتغليب المصلحة العامة على الصراعات السياسية الظرفية.

إن المجتمع التونسي، بثرائه وتعدديته، يستحق برلمانًا يعبّر عن كل أبنائه، بما فيهم المهمّشون والمنسيّون، والمقيمون في الجهات الداخلية، والشباب الذين ما زالوا يبحثون عن أدوار فعلية في صناعة القرار، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان النقاش المجتمعي داخل البرلمان منتظما، ومنفتحًا على الجميع.

وحتى لا يبقى الشعار ديمقراطيًا والممارسة بيروقراطية، فإن من واجب البرلمان أن يُعيد صِلته الحقيقية بمحيطه المجتمعي، وأن يضع في مقدّمة أولوياته آليات التفاعل مع المواطن، لا فقط في الانتخابات، بل كل يوم وكل جلسة وكل مشروع قانون. ذلك أن النائب لا يُنتخب ليُمثّل نفسه بل ليجعل من البرلمان مجالاً لصوت الناس، بكل ما يحملونه من آمال وأسئلة وانتظارات.

وإن إشاعة روح النقاش المجتمعي داخل البرلمان تبدأ بمزيد تحرير عمل الصحفيين و مؤسسات الاعلام هناك، حيث ان هذا النقاش هو ضرورة سياسية وأخلاقية لضمان الاستقرار، وبناء الثقة، وتحصين المؤسسات، ودفع التنمية. وهو ما يُفترض أن يستبطنه كل نائب، وكل لجنة، وكل جلسة، حتى يتحوّل البرلمان من مجرّد سلطة تشريعية إلى فضاء حيّ نابض بحركية المجتمع ومعبّر عنه بصدق.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة
البريد الإلكتروني: contact@ avant-premiere.com.tn
24.24@ avant-premiere.com.tn
الهاتف . 073 903 29

مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس للتحرير
عادل الطياري

الإخراج الفنّي
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

خلال زيارتها الى نابل

وزيرة الثقافة تؤكّد إلتزامها القيام بإصلاحات عاجلة تشمل عديد المرافق

سماح باشا

أكّدت وزيرة الشؤون الثقافة أمينة الصرارفي، خلال زيارة ميدانية بولاية نابل، للاطلاع على مختلف المؤسسات الثقافية بالجهة والمواقع الاثرية، على إلتزام الوزارة القيام بإصلاحات عاجلة تشمل عديد المرافق بالجهة لاسيما في المركب الثقافي بنيابوليس ودار الثقافة بدار شعبان الفهري وغيرها من المنشآت لمعالجة الإشكاليات الفنية والعقارية التي تشهدها، ودعم لتطوير البنية التحتية الثقافية بمختلف الولايات.

من جهة أخرى، قالت الصرارفي إنها «تسعى إلى إنجاح فعاليات شهر التراث ضمن برنامج شامل يشمل مختلف الولايات، بهدف إحياء المواقع الاثرية ودعم المؤسسات الثقافية»، مشددة على «أهمية تضافر الجهود بين جميع الأطراف المعنية لضمان المحافظة على التراث الوطني». أما بخصوص المهرجانات، أشارت الصرارفي إلى أن «الوزارة تعمل حاليا على دراسة وتنظيم المهرجانات الصيفية بهدف رفع جودة العروض المقدمة».

وانطلقت فعاليات الدورة الرابعة والثلاثين لشهر التراث في تونس، الممتدة من 18 افريل إلى 18 ماي 2025، باشراف وزارة الشؤون الثقافية تحت شعار «التراث والفن: ذاكرة الحضارة». وانتظم الافتتاح الرسمي لشهر التراث من الموقع الأثري بكركوان بحضور عدد من الفنانين والممثلين وسفراء بعض الدول وتخلله برامج فنية وثقافية متنوعة، شملت زيارة موجهة للمتحف المجاور والموقع البوني وعرض افتراضي للموقع باستخدام أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي ومشهدية تمثيلية بعنوان «سيدة كركوان» .

زغوان:

إيقاف 5 تلاميذ تورطوا في سرقة مدرسة ابتدائية

محمد الدريدي

تمكّنت فرقة الشرطة العدلية بزغوان، بالتنسيق مع أعوان مركز الأمن بالجهة، من إيقاف خمسة تلاميذ يدرسون بإحدى المدارس الإعدادية بمدينة زغوان، بعد تورطهم في عمليتي سرقة استهدفتا المدرسة الابتدائية بحي العرايس.

وتعود تفاصيل الواقعة ، حين أقدم هؤلاء التلاميذ على سرقة معدات ومبلغ مالي من المؤسسة التربوية المذكورة، قبل أن يعيدوا الكرّة في ليلة اخري. وبفضل مراجعة تسجيلات كاميرات المراقبة الموجودة في محيط المدرسة، تم التعرّف على الجناة الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و14 سنة، حيث تم القبض عليهم، وقد اعترفوا بما نُسب إليهم، فيما تم استرجاع المسروقات.

هذه الحادثة تسلط الضوء مجددًا على خطورة الوضع الأمني وتنامي السلوك الإجرامي في صفوف بعض المراهقين، وهو ما يستدعي وقفة جدية من مختلف الأطراف المعنية.

في افتتاح شهر التراث بتوزر

تنظيم ندوة فكرية بعنوان «منتدى توزر للتراث والفن» في كستيليا

نظمت المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بتوزر الندوة الفكرية «منتدى توزر للتراث والفن» بالقرية الحرفية "كستيليا" ،وتهتم بالتراث والفن في خدمة الهوية وتقدم قراءة في الحرف التقليدية بربوع الجريد ودورها في تأصيل الميزات الثقافية للجهة.

و تضمن البرنامج ورشات حية ومعارض تبرز ثراء الحرف التقليدية المستمدة خاصة من الألياف النباتية ومكونات النخيل إلى جانب سلسلة من المداخلات على غرار «دور المجتمع المدني في حماية وتطوير الصناعات التقليدية» ومداخلة حول الحرف التقليدية ودورها في التنمية المستدامة عبر قراءة تاريخية في تطور الصناعات التقليدية بالجريد عبر العصور مداخلة «كيف سيكون الفن التشكيلي وسيلة لحفظ التراث والتعبير عن الهوية» واختتمت المداخلات بإعداد دراسة حول واقع قطاع الصناعات التقليدية وآفاق تطويره وخاصة بالاهتمام بالتحديات الاقتصادية التي تواجه الحرفيين فيما يتعلق بالتسويق والابتكار قدمتها المندوبة الجهوية للصناعات التقليدية .

وتتواصل الاحتفالات بشهر التراث في دورته 34 تحت شعار «التراث والفن: ذاكرة الحضارة» حتى 18 ماي القادم حيث وضعت مختلف المؤسسات الثقافية برنامجها بالمناسبة التي تتراوح بين الندوات الفكرية والفقرات الاحتفالية والمعارض والتعريف بالمناطق الأثرية من بينها حلقة حوار حول تاريخ الحامة الثقافي تنظمه دار الثقافة حامة الجريد وورشة لتوثيق عناصر من تراث المنطقة بالاهتمام بصناعة الأجر المحلي.

كما ستنظم دار الثقافة نفطة حلقة حوار حول الخصائص المعمارية وورشات في الخط العربي والألعاب الشعبية ، من جهتها تنظم دار الثقافة دقاش معرضا للفن التشكيلي المستوحى من الحرف المحلية وورشة تحديد وإبراز المعالم الأثرية بالمنطقة ومجموعة من الورشات المتنوعة والمعارض الموجهة للأطفال وتنظم دار الثقافة أبو القاسم الشابي بتوزرالنسخة الثانية من مهرجان الخرافة وفيه فقرات تنشيطية وورشات للأطفال وتكوين في فن الحكاية الشعبية.

محمد المبروك السلامي

بسبب العواصف الرملية بقبلي

أضرار بمشاريع الزراعات الجيوحرارية

تعرضت العديد من المشاريع الزراعات الجيوحرارية خاصة بالفوار وقبلي الشمالية، إلى عديد الأضرار بسبب الرياح الرملية القوية التي شهدتها مختلف مناطق الولاية، ممّا تسبب في تلف المنتوج ببعض البيوت المحمية، وإلى أضرار متفاوتة بزراعات بعض البيوت الأخرى التي تمزقت اغشيتها البلاستيكية خاصة بمنطقة استفطيمي من معتمدية قبلي الشمالية.

حيث أدت العاصفة الرملية التي شهدتها الجهة الى تداعي عدد من البيوت المحمية، بعد أن سقطت هياكلها الحديدية وتمزقت اغشيتها البلاستيكية، مما تسبب في تلف الزراعات وتضرر المنتوج بشكل تام، في حين تراوحت نسب الضرر بالبيوت التي تمزقت اغشيتها فقط بين 50 و70 ٪و قد تضرر 45 فلاحا بمنطقة استفطيمي داعين السلط الجهوية ووزارة الفلاحة الى التدخل لجبر الضرر لتمكينهم من مواصلة نشاطهم الذي يمثل مورد رزقهم الوحيد ومساعدتهم على تجاوز تداعيات هذه العاصفة باعتبار ان غالبيتهم مديونين للمزودين بالمشاتل و الأغشية البلاستيكية والأدوية والمبيدات.

خاصة أن هذه الجائحة تزامنت مع ذروة الانتاج حيث تسببت في عجز غالبيتهم عن مواصلة نشاطهم خلال الموسم القادم، خاصة أن اغلب البيوت المتضررة لا تزال في طور الإنتاج للزراعات الخيار والفلفل والطماطم و الدلاع، وقد ادى سقوطها إلى تلف المنتوج بشكل تام

محمد المبروك السلامي

كاتب عام الاتحاد الجهوي للشغل بنابل لـ«24/24»

ندعو الى حلحلة ملف المؤسسات السياحية المغلقة

سماح باشا

دعا كاتب عام الاتحاد الجهوي للشغل بنابل حاتم بن رمضان في تصريح لمراسلة «24/24»، إلى ضرورة إعادة هيكلة وصياغة القوانين لحلحلة ملف المؤسسات السياحية المغلقة بالجهة .

ويذكر ان عشرات المؤسسات السياحية المنتصبة بمدينة نابل لا تزال مغلقة ومهملة بالرغم من أنها كانت مورد رزق للمئات من العائلات بالجهة وتساهم في تحريك العملية الاقتصادية نظرا لموقعها الاستراتيجي إلا أنها ومنذ سنوات الى اليوم مازالت مجهولة المصير.وقال بن رمضان إن أصحاب هذه المؤسسات على استعداد لإيجاد حلول لكن الإجرارات البيروقراطية الإدارية وبعض القوانين تعطل إعادة فتح هذه المؤسسات وحتى بعث مشاريع جديدة. ودعا حاتم بن رمضان إلى ثورة تشريعية جديدة لحسن سير القطاع السياحي وتجاوز كافة التعطيلات.

قرية «بطرية » الأثرية بجبنيانة :

آثار رومانية تلاعبت الأيادي بمخزونها الأثري والأهالي يطالبون بحمايتها

متابعة : محمد هارون

تشهد قرية بطرية الساحلية شرق جبنيانة بداية من السنة الحالية 2025، توافد أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين الباحثين عن الهجرة خلسة نحو التراب الإيطالي، مما أثار موجة غضب لدى الأهالي الذين يطالبون بتأمينها من أيادي العابثين.

« بطرية « مدينة رومانية بقيت مدفونة تحت التراب عدة قرون ، و لم يتم التعرف على مكوّناتها إلا بعد الحفريات التي أجريت بجهة جبنيانة سنة 1947 . تحوّلت مؤخرا لمنطلق لعمليات الهجرة السرية نحو إيطاليا بتوافد آلاف المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين من دول جنوب الصحراء، و أصبحت مكوناتها عرضة لمزيد العبث بها و لحقت أضرار جسيمة. و أطلق الأهالي صيحة فزع من أجل التصدي لهذه الظاهرة و المطالبة بحمايتها من أيدي العابثين بالتراث الوطني.

تقع قرية بطرية على بعد 45 كلم شمال شرق ولاية صفاقس و تابعة إداريا لمعتمدية جبنيانة . و هي مدينة ساحلية تحدها شرقا معتمدية الشابة التابعة إلى ولاية المهدية و تمتد المنطقة الأثرية على مساحة تفوق 200 هكتار . بطرية أو أكولا هي الأقدم تاريخيا من بقية المدن الساحلية بالبلاد التونسية و مع ذلك بقيت مجهولة بمكوناتها و أثارها و معالمها .تلاعبت الأيادي بمخزونها الأثري و توقفت الحفريات و حرمت المدينة من إدراجها ضمن المسالك السياحية .

اكتشاف موقع مدينة أكولا

أكولا هو الإسم الروماني القديم لقرية بطرية وقع تداوله في المصادر التاريخية القديمة و من بعض المؤرخين و في بداية القرن العشرين عجز المؤرخون عن تحديد موقع مدينة أكولا إلى حدود سنة 1947 حين كشفت الحفريات - التي أنجزت بقرية بطرية - عن حجر أثري نقشت عليه كتابة تحمل عنوان « شعب أكولا « «populus achollitanas » . و من ناحية زمنية تعتبر أكولا أو آشولا ، الأقدم تاريخيا من بقية مدن الساحل التونسي و هو ما تؤكده اللوحات الفسيفسائية التي يعود تاريخها إلى القرن الأول قبل الميلاد .

تأسيس المدينة في العهد البوني

تم تأسيس مدينة أكولا حوالي القرن الرابع قبل الميلاد من طرف مهاجرين قدموا من جزيرة مالطة و بتأييد من القرطاجيين . و خلال العهد البوني اعتمد سكانها على اللغة و العادات و التقاليد الفينيقية كما عرفت صك العملة المأخوذة عن القرطاجيين و هو ما تؤكده القطع النقدية التي كشفتها الحفريات و التي تحمل صورة رأس الإله القرطاجي بعل حمون يحمل تاجا من الريش إلى جانب العثور على نصب تذكارية للآلهة الفينيقية تانيت .

إزدهار أكولا خلال العهد الروماني

عرفت مدينة أكولا فترة ازدهارها الحضاري خلال العهد الروماني .و أصبحت مدينة مستقلة بعد تحطيم قرطاج ، كما تحالف سكانها مع الإمبراطور الروماني يوليوس قيصر .و عندما استقر هذا الإمبراطور- الملقب عصرئذ بملك البحر -بجزيرة قرقنة (cercina) ، استفاد سكان أكولا من هذا الحدث و استثمروه لتطوير تجارتهم البحرية مع الرومان لتشهد مزيدا من النجاحات خلال القرنين الأول و الثاني ميلاديا و تبلغ أوج ازدهارها الحضاري بفضل موانئها التي مازالت آثار أرصفتها على سواحل البحر المتوسط شاهدة على تاريخها العريق .و عرفت المدينة صك العملة الرومانية و ارتقت في التنظيم الإداري إلى مرتبة المدينة – البلدية حيث يتمتع سكانها بحق المواطنة الرومانية و يحكمها الدستور الروماني و يدير شؤونها المجلس البلدي المتكون من الحكام البلديين من صنف القناصلة .

رأس بعل حمون و نصب للآلهة تانيت

و تحتوي مدينة أكولا على عدة وحدات أثرية آثار الموانئ مازالت قائمة على الشاطئ تصارع الأمواج و تؤرخ لفترة زمنية قديمة .و في مدخل المدينة الأثرية توجد حمامات الإمبراطور الروماني «تراجانيوس» و التي تحتوي على عدة قاعات إلى جانب ثلاثة أحواض سباحة. أما القسط الأكبر من الآثار فيتمثل في منزل القنصل أسينيس ريفينيس asinis rufinis و هو أحد أعضاء مجلس الشيوخ بروما تم تعينه سنة 184 ميلادي حاكما على المدينة ليدير شؤونها. و تروي الكتابة الموجودة على النصب التذكاري بساحة الفوروم قصة حياة هذا الحاكم .أما الفوروم فهو ساحة مبلطة تتوسط المدينة تنتهي بجدران كما يوجد في نهايته نفق يعتقد أنه يؤدي إلى مدينة الجم تحت سطح الأرض .أما الجهة الشمالية للمدينة فتضم آثار معبد الكابتول الذي يحوي تماثيل الثالوث الرسمي للديانة الرومانية و هي الآلهة يوبيتار و يونو و مينروا .

مسرح دائري مدفونا تحت التراب

في الجهة الغربية مازالت آثار المسرح الدائري واضحة المعالم حيث يحتوي على حلبة صراع و مدارج محيطة بها .في حين لم يقع الكشف بعد عن الحجرات الموجودة تحت الأرض و التي تأوي عادة الوحوش الضارية لأن هذا النوع من المسارح الدائرية يختص بالأساس في المصارعة بين الوحوش الضارية أو المبارزة بينها و بين مصارعين محنكين . المسرح يبدو وضاحا للعيان لكن الحفريات توقفت قبل أن تكشف عنه .

قاعة بطرية للفسيفساء بمتحف باردو

تعتبر هذه اللوحات من أقدم الفسيفساء الموجودة بالبلاد التونسية و تحتوي بطرية على أكبر عدد من اللوحات الفسيفسائية الرومانية في تونس .و هي عديدة و متنوعة حيث تم تخصيص قاعة لها بمتحف باردو و هي آثار تروي حياة الطبقة الأرستقراطية من الأهالي و أصحاب القصور إذ تزين الفسيفساء جدران و أرضية منازلهم و من أهمها لوحة الإله ديونوزيوس و قوس النصر للإله نبتون و لوحة جراد البحر .و هو ما يقيم الدليل على الأهمية البالغة لهذه اللوحات الفسيفسائية و التي مازالت نسبة هامة موجودة تحت أنقاض مدينة بطرية .

أكولا خلال العهد البيزنطي

خضعت مدينة أكولا خلال العهد البيزنطي للديانة المسيحية و هو ما تبرزه الكتابات الموجودة بمجلس المدينة ة تذكر الآثار بعض أساقفة المدينة الذين نالوا شهرة بشمال إفريقيا مثل ريستتيس سنة 484 ميلادي و قينتيسس سنة 641 ميلاديا . كما كشفت الحفريات الأخيرة وجود آثار لبيت العماد قريبة جدا من الشاطئ و بها حوض سباحة و عدة قبور مسيحية إحداها مغطاة بلوحة فسيفسائية تحمل مصطلحات و كتابة دينية .

بطرية الآثار المنسية

في الوقت الذي نحتاج فيه إلى زيارة مواقعنا الأثرية، تصر إدارة التراث على غلق أبواب المدينة الأثرية في وجه الزائرين و توقفت الحفريات منذ أمد بعيد . و يتساءل الأهالي لماذا لا يتم الكشف عن كل مكونات آثار قرية بطرية لعلها تصبح متنفسا أو منتجعا سياحيا لأبناء ولايتي صفاقس و المهدية . و تعرضت المدينة على امتداد عقود من الزمن إلى سرقة مكوناتها الأثرية من طرف شبكات محلية و دولية اختصت في التجارة بالآثار . كما يشتكي الجميع من رفض الجهات المعنية النظر في المشكل العقاري إذ تم منعهم من بيع و حرث و استغلال أراضيهم بدعوى أنها على ذمة إدارة التراث فالحفريات توقفت منذ زمن بعيد و ازدادت معها معاناة الأهالي أكثر من اللازم و طال انتظارهم لتبقى آثار بطرية في طي النسيان . و زادت عمليات الهجرة خلسة من تفاقم العبث بالمنطقة الأثرية التي تتجاوز مساحتها 200 هكتار، حيث أصبح منظمو عمليات «الحرقة» يعمدون إلى الذهاب بعيدا عن أعين الجهات الأمنية نحو منطقة بطرية للقيام بنشاطهم في تنظيم عمليات الهجرة غير الشرعية انطلاقا من أراضيها. مما زاد من مخاوف المواطنين جراء ما تعرضت إليه الجهة من أضرار بعض المساحات الأثرية.

تحت مجهر «24/24»

الإشاعة في زمن «السوشيال ميديا»
خطر يتربّص بالمجتمع

إعداد : مفيدة عياري

مع بروز مواقع التواصل الاجتماعي وانتشار الهواتف الذكية، لم تعد الإشاعة تلك الحكاية الصغيرة التي تدور في ركن من الشارع أو خبراً هامشيًا على هامش الحياة اليومية. لقد تحولت إلى صناعة كاملة، ومؤثر قوي في تشكيل الرأي العام، وسلاح يُستعمل في أحيان كثيرة عن عمد لإثارة الفوضى أو التشويش على الحقيقة أو توجيه الشعوب نحو مسارات خاطئة.

لقد باتت الإشاعة جزءًا لا يتجزأ من واقعنا الرقمي، تخرج من هاتف لتصل إلى ملايين الهواتف في ثوان، تنتشر كالنار في الهشيم، خصوصًا حين يتلقفها الناس بشغف، ويعيدون نشرها دون تثبّت أو تفكير.

وسائل التواصل... الحاضنة الكبرى للإشاعة

منصات مثل فايسبوك، تيك توك، إكس (تويتر سابقًا)، وإنستغرام أصبحت منابر لنشر الأخبار في الوقت الحقيقي، لكنها أيضًا تحوّلت إلى بيئة مثالية لتفريخ الإشاعات، بحكم غياب الرقابة المباشرة، وسرعة النشر، وتنامي ظاهرة «الصحافة المواطنية» غير المحترفة.

في السابق، كانت الإشاعة تأخذ وقتًا كي تنتشر. أما اليوم، فهي تظهر وتنتشر وتُحدِث أثرها في ظرف دقائق قليلة، قبل أن تجد من يكذّبها أو يصحّحها. الكارثة أنّ تكذيبها – إن حصل – لا يصل بنفس سرعة انتشارها، ولا يُحدِث نفس التأثير العاطفي، لأن الإنسان بطبعه ينجذب إلى الخبر الصادم أو العجيب، حتى لو كان خاطئًا.

الإشاعة سلاح في أيدي الجميع... ونتائجها كارثية

الإشاعة لم تعد سلوكًا فرديًا معزولًا، بل أصبحت تُدار أحيانًا من غرف مظلمة، بأجندات سياسية أو اقتصادية، وقد تُستعمل لضرب مؤسسات أو شخصيات، أو لإرباك السوق، أو حتى لإثارة الفتنة بين المواطنين.

تونس، كغيرها من الدول، لم تسلم من هذه الظاهرة، وكم من مرة وجدنا أنفسنا نعيش على وقع إشاعات عن نفاد مادة غذائية أو انهيار اقتصادي وشيك، أو مرض خطير يهدد البلاد، أو قرارات سياسية غير موجودة. هذه الإشاعات تُلهب مشاعر الناس، تدفعهم للركض نحو المحلات أو البنوك أو الصيدليات، وتُحدث فوضى حقيقية، دون أن يكون لها أي أساس.

الإشاعة مثل النار، تبدأ بكلمة، وتنتهي بحريق. والأخطر حين تتسلل في لحظات الأزمات: في الكوارث الطبيعية، أو في الاضطرابات السياسية، أو في الأزمات الصحية. حينها، تتحول إلى أداة لتضليل الناس، ونشر الهلع، وخلق مناخ من اللايقين والخوف.

ضعف الثقافة الإعلامية... وتقصير وسائل الإعلام

من الأسباب الجوهرية لانتعاش الإشاعة، ضعف الثقافة الإعلامية لدى كثير من المواطنين، الذين لا يُميزون بين مصدر موثوق ومصدر مشبوه، ولا يُفرّقون بين رأي وخبر، أو بين تسريب وتحليل.

وفي المقابل، فإنّ وسائل الإعلام لم تكن في المستوى المطلوب في كثير من المناسبات. إذ يغيب الاعلام في اللحظات الحساسة، أو يتأخر في التفاعل، أو يتحدث بلغة خشبية تُبعد الناس بدل أن تُطمئنهم. فيترك بذلك فراغًا إعلاميًا تتسلل منه الإشاعة وتنتعش.

وفي غياب استراتيجية تواصل فعّالة، لا يجد المواطن غير هاتفه و«قروبات» الواتساب وصفحات فايسبوك بحثًا عن الإجابة، ولو كانت خاطئة.

ضرورة تنمي الوعي الشعبي... والتوقف عن الترويج العشوائي للاخبار

الحلّ لا يمكن أن يكون أمنيًا فقط، بل يبدأ من الوعي الشعبي. على كل مواطن أن يدرك أنّ الإشاعة قد تبدو خبرًا بريئًا، لكنها في حقيقتها سهم

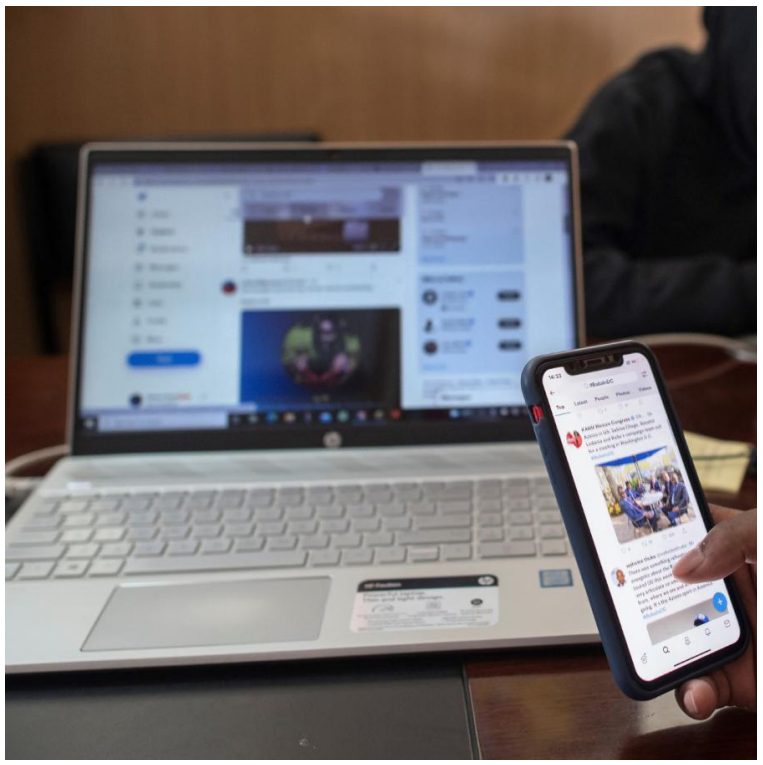

موجه إلى استقرار المجتمع. ينبغي أن نتعلّم أن نسأل: من نشر هذا الخبر؟ هل هو موقع رسمي؟ هل له مصدر موثق؟ وهل نشرته وسائل إعلام محترفة؟ وإذا كان مشكوكًا فيه، لماذا أُعيد نشره وأُسهم في ترويجه؟

إنّ مواجهة الإشاعة تبدأ منّا، من مسؤوليتنا الفردية والجماعية، في عدم التحوّل إلى جزء من آلة التضليل. ولابد من إدماج هذا الوعي في المناهج التربوية، وفي الإعلام، وفي الحملات التوعوية، حتى يصبح المواطن حارسًا للخبر، لا مستهلكًا لكل ما يقال.

ضرورة بناء خطاب إعلامي ناجع

في المقابل، لا يمكن إلقاء العبء كله على المواطن. فالدولة مسؤولة بدرجة أولى عن ضمان الحق في المعلومة، وتوفير قنوات رسمية حديثة وسريعة وفعالة للردّ على الإشاعات، وتقديم المعلومة الدقيقة. نحتاج إلى خطاب إعلامي استباقي، لا ينتظر أن تستفحل الإشاعة كي يُكذّبها، بل يبادر بالشرح، ويوضّح خلفيات القرارات، ويُجيب عن أسئلة الناس قبل أن تُطرح. خطاب يستعمل اللغة القريبة من الناس، ويتوجه لكل الشرائح، ويستثمر في وسائل التواصل نفسها بدل أن يتركها مجالًا مفتوحًا للفوضى.

كما يُستحسن أن تُشكَّل داخل كل وزارة ومؤسسة عمومية خلية يقظة إعلامية رقمية، تكون على اتصال مباشر مع الصحافة ووسائل التواصل، وتملك القدرة على رصد الإشاعات والتفاعل معها فورًا، وفق معايير احترافية وشفافية.

الإشاعة خطر على الاستقرار... والمعلومة هي السلاح

لقد أثبتت التجارب أن الإشاعة قد تكون أخطر من السلاح أحيانًا، لأنها تقتل الثقة، وتفكك النسيج الاجتماعي، وتُربك الاقتصاد، وتُغذي التوترات. والمواجهة تتطلب منظومة متكاملة: مواطن واعٍ، وإعلام مهني، ودولة شفافة، وسياسات تواصل حديثة وفعّالة.

الاشاعة هي أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات اليوم بسبب انتشار المعلومات المضللة وغير الصحيحة وأصبحت تشكل تهديدا مباشرا لاستقرار المجتمع ووحدته الوطنية بإثارة حالة من القلق والفوضى بين المواطنين والتأثير سلبا على ثقتهم في المؤسسات الوطنية والسياسات العامة.

وأشار الخبراء، إلى أن التصدي لهذه الظاهرة يتطلب مسؤولية مجتمعية يشترك فيها جميع أفراد المجتمع، بدءا من المواطنين العاديين، وصولا إلى الإعلاميين وصناع القرار لنشر الوعي وتعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية. وأوضحوا أن الشائعات تستهدف النيل من الاستقرار الوطني، وتستخدم غالبا كأداة لزرع الشكوك وخلق انقسامات داخل المجتمع بهدف تعطيل مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية مشيرين إلى أن التكنولوجيا الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي جعلت من السهل نشر الشائعات على نطاق واسع وفي وقت قياسي، ما يضع مزيدا من المسؤولية على الجميع للتحقق من مصادر المعلومات التي يتلقونها والتأكد من مصداقيتها قبل إعادة نشرها.

وأكد الخبراء ، أن صناعة الوعي هي الحل الأمثل لمواجهة هذا الخطر والعمل علي نشر ثقافة الوعي والمعرفة الصحيحة، لتمكين المواطن من أن يكون على دراية بالمستجدات الحقيقية، وأن يمتلك القدرة على التمييز بين الأخبار الصادقة و المزيفة كما أن تعزيز الوعي يساعد المواطنين على أن يكونوا أكثر قدرة على مواجهة الأكاذيب وعدم الانجراف وراء المعلومات المغلوطة التي تروج لها جهات قد تسعى لتحقيق أجندات خاصة.

مؤكدين على أن دور الإعلام الوطني في مواجهة الشائعات يعد أمرا حيويا باعتباره الجهة المسؤولة عن تقديم الحقائق وتوضيح المعلومات للجمهور لافتا إلى أن الإعلام يلعب دورا كبيرا في توعية المواطنين بآثار الشائعات السلبية، وتعزيز تواصلهم مع الحقائق بطريقة شفافة وواضحة مؤكدين أن بناء وعي مجتمعي قوي ومتين هو السبيل لمجتمع قادر على التصدي للشائعات وحماية استقراره، فكلما كان وعي المجتمع مرتفعا، قلت فرص نجاح محاولات نشر الشائعات، داعيا الجميع بدءا من الأسرة والمدرسة وصولا إلى مؤسسات الدولة، للقيام بدورهم في تعزيز الثقافة المعلوماتية وتنمية الحس النقدي لدى الأجيال الجديدة، حتى يصبحوا خط الدفاع الأول ضد أي محاولات لتشويه الحقائق أو زعزعة الثقة في الوطن.

الإشاعة لا تقتل إلا حين تجد عقولًا مغلقة وقلوبًا خائفة. أما في مجتمع يعرف قيمة المعلومة، ويُحسن قراءتها، ويملك أدوات التأكد منها، فإن الإشاعة تموت قبل أن تولد.

إحباط أكبر عملية تهريب مخدرات في تاريخ تونس:

حجز أكثر من مليون قرص «إكستازي»

في إطار الحرب المتواصلة التي تخوضها الدولة التونسية ضدّ شبكات الجريمة المنظمة، تمكّنت إدارة الاستعلامات والأبحاث بالحرس الوطني من تفكيك واحدة من أخطر الشبكات الدولية المختصة في تهريب وترويج المواد المخدّرة.

وجاءت هذه العملية النوعية إثر معلومات دقيقة وردت إلى الجهات الأمنية المختصة حول نشاط مشبوه لشبكة دولية تستهدف فئة الشباب والأوساط التربوية بأقراص «الإكستازي».

وبتنسيق محكم بين مختلف الوحدات الأمنية، تم تنفيذ العملية انطلاقاً من إحدى معتمديات ولاية نابل. وأسفرت المداهمات عن حجز كمية قياسية تقدّر بـ مليون و200 ألف قرص «إكستازي»، تُقدّر قيمتها المالية بأكثر من 40 مليار دينار تونسي. كما تم حجز عدد من السيارات الفاخرة المستعملة في عمليات النقل، بالإضافة إلى مبالغ مالية هامة يُشتبه في مصدرها.

وقد تطلّبت هذه العملية الأمنية متابعة دقيقة ورصداً لتحرّكات الشبكة طيلة الأشهر الماضية، مما مكّن من توجيه تهم تتعلق بـ التوريد و التوسط والاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال ضد عدد من الموقوفين.

وتُعدّ هذه العملية الأكبر من نوعها في تاريخ تونس، وتعكس مدى جدية السلطات التونسية في تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الجريمة.

محمد المبروك السلامي

الشركة الأهلية «سيرستي» بأم الأبواب بزغوان

الأسبوع المقبل جني حوالي 1700 طن من الإكليل للتجفيف والتقطير

محمد الدريدي

تشرع الشركة الأهلية المحلية لتثمين المنتوجات الغابية «سيرستي» بأم الأبواب بالفحص من ولاية زغوان، خلال الأسبوع المقبل، في جني غراسات الإكليل في مساحة تمتد على 2200 هكتار من جملة 4200 هكتار مخصّصة للشركة لتثمين مختلف منتوجاتها الغابية، وفق ما افاد به رئيس مجلس إدارة الشركة صلاح الدين العرفاوي.

واضاف ذات المصدر أنّ إنتاج الإكليل، قد يبلغ خلال هذا الموسم حوالي 1700 طن، حسب تقديرات مصالح الإدارة العامة للغابات، وستتولى الشركة في غضون الأسبوع القادم الانطلاق في عملية الجني التي ستوفّر أكثر من 100 موطن شغل موسمي لفائدة أهالي المنطقة، وذلك لمدة تقارب 06 أشهر بمعدل أجرة يومية تتجاوز 50 دينارا للفرد الواحد، وفق قوله.

وأضاف العرفاوي أن الشركة الأهلية تعتزم إثر عملية الجني، تجفيف كميات تتراوح ما بين 1000 و 1200 طن من الإكليل وتسليمها إلى المؤسسة المتعاملة بمقتضى الاتفاقية المبرمة بين الطرفين، في ما ستتولى تقطير بقية المحصول وتحويله إلى زيوت سيتم نقلها إلى نفس المؤسسة.

واشار ذات المصدر، إلى أن هيئة الشركة تأمل في الحصول على دعم مالي من البنك التونسي للتضامن لاقتناء تجهيزات لاستخراج الزيوت من مختلف المنتوجات الغابية.

في قضية العين السخونة

الحط من حكم الاعدام ضد احد المتهمين واقرار الحكم الابتدائي ضد البقية

نظرت محكمة الاستئناف بقابس في قضية العين السخونة في جلسة استئنافية ثانية ، بعد رجوع ملف القضية من محكمة التعقيب بالعاصمة. و قد صدرت الأحكام في حق جل المتهمين، حيث تم الحط من حكم الإعدام ضد أحد المتهمين الى 20 سنة و عدم سماع الدعوى في حق متهم آخر مع إقرار الأحكام الابتدائية ضد بقية المتهمين و التي تمثلت في حكم الاعدام لمتهم في حالة فرار و أحكام سجنية تراوحت بين 20 و 8 سنوات.

و للتذكير فإن 13 متهما في هذه القضية 7 منهم في حالة ايقاف و 6 في حالة سراح و متهم واحد في حالة فرار ، يواجهون 3 تهم مختلفة وهي تهمة القتل العمد و تهمة تكوين وفاق من أجل الاعتداء على الأشخاص و الممتلكات و تهمة حمل ومسك سلاح ناري وسلاح أبيض دون رخصة .

وتعود أحداث القضية إلى 12 ديسمبر 2020، حيث شهدت منطقة العين السخونة، الواقعة بين معتمدية دوز، من ولاية قبلي، و معتمدية بني خداش، من ولاية مدنين ، أحداث عنف ومواجهات بين سكان دوز وبني خداش بسبب خلاف عقاري، أسفرت عن وفاة 3 أشخاص من معتمدية بني خداش وجرحى و اضرار مادية في الممتلكات من الجانبين.

محمد المبروك السلامي

وزير الصحة لـ«24/24»

نعمل على تطوير منظومة طب الاستعجالي

سماح باشا

أكد وزير الصحة مصطفى الفرجاني،في تصريح لمراسلة «24/24» بالجهة أن الطب الاستعجالي يمثل واجهة المستشفيات، مشددا على التزام الوزارة بتطوير هذا القطاع من خلال تعزيز الإمكانيات، وتوفير الموارد البشرية، وتأمين بيئة عمل أكثر كفاءة وأمانا للفرق الطبية.

وعدد الوزير على هامش إشرافه على المؤتمر الوطني الرابع والعشرين المنعقد بياسمين الحمامات تحت شعار «الطب الاستعجالي في المستقبل ومقاربة الجودة»، أبرز إجراءات الإصلاح المتمثلة في التكوين المستمر لضمان تحديث مهارات العاملين في المجال الاستعجالي وزيادة عدد الأطباء المتخصصين في الطب الاستعجالي و توفير تجهيزات حديثة تدعم الاستجابة الفعالة للحالات الطارئة فضلا عن اعادة هيكلة هذه المنظومة لضمان تقديم خدمات طبية أكثر نجاعة.

من جانبه، أكد رئيس الجمعية التونسية للطب الاستعجالي (STMU) سامي السويسي، أن القطاع له أولويات وتحديات، مشددا على ضرورة اعتماد تقنية الكشف بالصدى كجزء أساسي في العمل الاستعجالي، مشيرا إلى أنها تسهم بشكل كبير في تحسين جودة الخدمات الطبية.

ولفت أن الوضع الحالي يتطلب مزيدا من الاحاطة أمام الاعداد الهامة لمرتادي أقسام الاستعجالي في تونس و الذي يتراوح بين 7 و8 ملايين شخص سنويا و أمام هجرة الكوادر الطبية (نحو 65 إطارا طبيا اجتازوا السنة الماضية امتحانا للعمل في فرنسا، والحال انه يتم تكوين 35 طبيبا في هذا الاختصاص).

وأضاف أن القطاع يعاني نقصا كبيرا في الإمكانيات والبنية التحتية التي تتطلب التحسين وضرورة تعزيز تكوين الكوادر الطبية لتلبية الاحتياجات المتزايدة.

وبيّن أن من أبرز محاور المؤتمر، التكنولوجيا الطبية المتقدمة، و استخدام الذكاء الاصطناعي، و الطب عن بعد، والمحاكاة الدقيقة لتحسين الإجراءات العلاجية الى جانب التحديث التنظيمي وتحديث البروتوكولات الطبية وإدارة الموارد بفعالية لتلبية احتياجات المرضى.

جملة من القرارات لفائدة مستشفى محمد التلاتلي بنابل

أعلن وزير الصحّة مصطفى الفرجاني في زيارة فجئية أداها يوم الخميس 17 أفريل 2025، إلى المستشفى الجهوي محمد التلاتلي بنابل، عن جملة من القرارات العملية لفائدة المستشفى وتتمثل هذه القرارات في تعميم الرقمنة في قسم الاستعجالي وتسريع أشغال التهيئة بعد توفير الاعتمادات، ودعم الاستثمار من خلال إنشاء قسم للتخصيب الاصطناعي، وقسم جراحة الأطفال، والتخدير والإنعاش، وتحسين التجهيزات بقسمي طب الأطفال وطب النساء والتوليد، ودراسة إحداث وحدة متنقلة للإسعاف والإنعاش خاصة بالأطفال، مع التسريع في تهيئة المسالك الداخلية بالمستشفى وفق بلاغ صادر اليوم الجمعة عن وزارة الصحة.

البنوك في تونس

تلاعب بالقانون و المواطن هو الضحية

محمد الدريدي

لطالما كان القطاع البنكي في تونس يُعتبر أحد أعمدة الاقتصاد الوطني، حيث تُناط به مسؤولية توفير التمويل الضروري للأفراد والشركات، وضمان استقرار المعاملات المالية والنقدية.

غير أن واقع الحال يُظهر صورة مختلفة تمامًا، حيث باتت البنوك تُمارس سياسات تثير الكثير من الجدل، تضع المواطن تحت ضغط مالي غير مسبوق، وتجعل من التعامل معها تجربة لا تخلو من التعقيد والاستنزاف.

بنكية باسم تجاوزات القوانين

حين يتم التطرق إلى التجاوزات البنكية في تونس، يكون الرد الرسمي دائمًا جاهزًا: «نحن نطبق القوانين الجاري بها العمل». هذه الجملة أصبحت الشعار الذي تختبئ خلفه المؤسسات البنكية لتبرير كل أشكال النهب القانوني للمواطن، دون أي محاولة للإصلاح أو مراعاة الظروف الاقتصادية. المصارف تجد في القوانين الملتوية فرصة ذهبية لتحقيق أرباح ضخمة، فيما يتحمل المواطن البسيط كلفة هذه السياسات المجحفة. المعضلة تكمن في أن هذه البنوك، بدلًا من أن تكون محفّزًا للنمو الاقتصادي وداعمًا للاستثمار الشخصي، أصبحت عبئًا يُثقل كاهل المواطن برسوم مفرطة، وشروط تعجيزية للحصول على القروض، إلى جانب فوائد لا تراعي أي توازن مع مستوى الدخل.

الرسوم البنكية نهب مستمر دون رقيب

إذا حاولت فتح حساب مصرفي في تونس، ستجد نفسك أمام سلسلة من الرسوم التي تتراكم دون مبرر. من رسوم فتح الحساب، إلى تكاليف إدارته، مرورًا برسوم السحب والتحويل، وانتهاءً حتى بتكاليف بسيطة مثل معرفة رصيدك! هذا النمط من الجباية أصبح قاعدة عامة لدى البنوك التونسية، حيث يتم التعامل مع المواطن وكأنه مصدر دخل إضافي وليس مستفيدًا من الخدمات المالية. المشكلة الأكبر أن هذه الرسوم لا تخضع في كثير من الأحيان لأي رقابة فعلية من الدولة، مما يجعل المصارف تتفنن في فرض المزيد من الجبايات دون تقديم أي تحسينات جوهرية في مستوى الخدمات. حتى البنوك الرقمية التي يُفترض أن توفر حلولًا أرخص وأيسر، أصبحت تلجأ إلى استراتيجيات مشابهة، وكأنها امتداد للنظام التقليدي.

الفوائد البنكية استنزاف ممنهج للمواطن

الفوائد البنكية في تونس تُشكل محورًا رئيسيًا في أزمة النظام المالي، حيث يتم فرض نسب عالية على القروض الشخصية والعقارية وحتى التجارية، دون اعتبار للقدرة الشرائية للمواطن أو ظروفه الاقتصادية. ولعل الأدهى من ذلك هو أن هذه الفوائد تتراكم بطريقة تجعل سداد القروض شبه مستحيل، مما يدفع العديد من التونسيين إلى دائرة مفرغة من الديون والتعثر المالي.

الحصول على قرض في تونس يشبه الدخول إلى متاهة قانونية ومالية معقدة، حيث تُفرض شروط تعجيزية لا تخدم سوى مصلحة المصارف. بدل أن يكون التمويل البنكي أداة لدعم المشاريع والاستثمارات، أصبح وسيلة لتعزيز الأرباح البنكية، حتى لو كان ذلك على حساب الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع.

الجهات الرقابية غياب تام أم تواطؤ؟

إذا كان المواطن التونسي يواجه سياسة بنكية تستنزفه دون هوادة، فإن الجهات الرقابية المسؤولة عن تنظيم هذا القطاع تكاد تكون غائبة تمامًا. دور البنك المركزي التونسي يُفترض أن يكون ضبط ممارسات المصارف ومنع أي تجاوزات تمس بحقوق المستهلكين، غير أن الواقع يُظهر ضعفًا واضحًا في فرض أي رقابة جدية.

المؤسسات البنكية تعمل وكأنها فوق القانون، فلا يوجد حد أقصى للفوائد المفروضة، ولا قيود صارمة على الرسوم العشوائية، ولا حتى متابعة فعلية لكيفية إدارة حسابات العملاء. كل هذا يطرح تساؤلات حقيقية حول مدى جدية الدولة في ضبط هذا القطاع، وحماية المواطن من الجشع المالي.

التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لهذه السياسات

السياسات البنكية المجحفة لا تؤثر فقط على الأفراد، بل تمتد إلى الاقتصاد بأسره فارتفاع تكاليف المعاملات المالية يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية، مما ينعكس سلبًا على الأسواق المحلية، ويضعف النشاط التجاري. كما أن زيادة الفوائد البنكية تجعل من الصعب على الشباب إطلاق مشاريعهم الخاصة، مما يحد من الابتكار والنمو الاقتصادي. الأثر الاجتماعي لا يقل خطورة، حيث تؤدي هذه السياسات إلى ارتفاع معدلات الفقر والتهميش المالي، خاصة مع تقلص فرص الحصول على تمويل ميسر للمشاريع الصغيرة أو الإسكان. المواطن التونسي لم يعد يرى في البنك مؤسسة تدعمه ماليًا، بل يرى فيها خصمًا يُكبل حركته ويستنزف مدخراته.

إصلاح النظام البنكي بين الممكن والمستحيل

ما الحل إذن؟ هل يمكن إصلاح النظام المصرفي في تونس ليصبح أكثر عدالة؟ رغم صعوبة المهمة، هناك بعض الخطوات التي يمكن أن تسهم في تغيير الواقع البنكي، منها إن تكون هذه التكاليف مبررة قانونيًا وخاضعة لمعايير شفافة، ومنع تجاوز الحد الأقصى المعقول بما يراعي القدرة الشرائية للمواطن مع وضع قوانين أكثر عدلًا لحماية العملاء من الاستغلال المالي و تعزيز دور البنك المركزي التونسي، ليكون فعّالًا في ضبط التجاوزات والحد من السياسات المجحفة، توفر خدمات أرخص وأكثر شفافية بعيدًا عن نهج المصارف التقليدية.

في النهاية، لا يمكن التعويل فقط على الدولة في إصلاح هذا الوضع، بل يجب على المواطن أن يكون واعيًا بالممارسات البنكية التي تستهدفه، وأن يطالب بحقوقه عبر القنوات القانونية والإعلامية. الضغط الشعبي يمكن أن يكون أداة فعالة في إجبار المؤسسات المصرفية على تغيير سياساتها، والتوجه نحو نموذج أكثر عدالة وإنصافًا. النظام البنكي في تونس يحتاج إلى ثورة قانونية وإصلاحات جوهرية، فاستمرار الوضع الحالي لا يخدم سوى المصارف التي تُراكم الأرباح، بينما يبقى المواطن رهينة لنظام مالي لا يرحم.

التقاعد في تونس

حقوق مهضومة رغم محاولات التحسين

ندى الغانمي

تعتبر الأرقام المتعلقة بعدد المتقاعدين في تونس في تصاعد ملحوظ، ففي سنة 2021 تأكد أن عددهم تجاوز المليون متقاعد موزعين بين القطاعين العام (320 ألف) والخاص (700 ألف)، كما ارتفع هذا الرقم مع أفق 2024 ليصل تقريبا إلى مليون و200 ألف و500 متقاعد.

كما تفيد المؤشرات الصادرة أيضًا عن المعهد الوطني للإحصاء والجمعية التونسية للمتقاعدين، إلى أنّ 40% من هؤلاء المتقاعدين يتقاضون أجرًا لا يرقى إلى مستوى الأجر الأدنى المضمون في تونس «السّميغ» الأمر الذي يضطرّهم إلى العودة إلى العمل من أجل تأمين حياتهم في ظل الأزمات الاقتصادية الخانقة التي تمر بها البلاد.

620 الف متقاعد في تونس يتقاضون جراية دون الأجر الأدنى المضمون

وفي هذا الإطار، أكد الكاتب العام للجامعة العامة للمتقاعدين، التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل، عبد القادر نصري، الجمعة 18 أفريل 2025، أنّ أكثر من نصف المتقاعدين في تونس يحصلون على جرايات تقاعد دون الأجر الأدنى المضمون، وفق قوله.

وقال نصري، في مداخلة له على إذاعة موزاييك، إنّ 600 ألف متقاعد مسجل في الضمان الاجتماعي و20 ألف متقاعد في الوظيفة العمومية والقطاع العام، يحصلون على منحة شيخوخة تعادل ثلثي الحد الأدنى المضمون، أي حوالي 300 دينار، في ظل ظروف حياتية صعبة يعيشونها.

واعتبر الكاتب العام للجامعة العامة للمتقاعدين أنّ عدد كبيرًا من المتقاعدين يعيشون ما وصفها بـ«المظلمة»، مشيرًا إلى أنّ الجامعة كانت قد وجّهت عدداً من المراسلات إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والصناديق الاجتماعية، على حدٍّ سواء، للنظر في مطالب المتقاعدين، لكنها لم تتلقَّ أي رد.

ولفت عبد القادر نصري إلى أنّ من بين المطالب التي رفعتها جامعة المتقاعدين في مراسلاتها، اتخاذ إجراءات ضرورية من أجل وضع عتبة لجراية المتقاعدين والتغطية الصحية للمتقاعدين، وفقه.

وكانت الجامعة العامة للمتقاعدين قد أصدرت، الأربعاء 16 أفريل 2025، بيانًا أكدت فيه أنّ المتقاعدين بأصنافهم الثلاثة (وظيفة عمومية، قطاع عام، وقطاع خاص) يتعرضون إلى التجاهل والاستخفاف، حسب تعبيرها.

وذكرت أنه «في ظل الالتهاب الجنوني للأسعار وتدهور المقدرة الشرائية بشكل كارثي وتدني مستوى الخدمات، يجد المتقاعد نفسه في وضعية مزرية ومخجلة»، معتبرةً أنها «سياسة تنتهجها وزارة الإشراف وكل مصالحها وسائر الجهات ذات العلاقة في تناول قضايا المتقاعدين، من تسويف تجابههم به في التعاطي مع مطالبهم ومشاغلهم»، وفق قولها.

وذكّرت الجامعة بأنها راسلت عديد المرات وزارة الشؤون الاجتماعية ومصالحها الممثلة في الصناديق الاجتماعية للمطالبة بضرورة عقد جلسات ناجعة وفاعلة بما يلزم من تعاطٍ جدي يحل المشاكل ولا يؤبّدها ومتابعة مسؤولة للملف تجنبًا لسياسة التهميش المتعمدة واعتماد الحوار، لكن لا من مجيب، وفقها.

وفي هذا الصدد، أكدت الجامعة العامة للمتقاعدين رفضها «سياسة المماطلة والتجاهل التي يراد فرضها عليها وعلى منظوريها»، محمّلةً سلطة الإشراف ما «سينجر من احتقان اجتماعي في صفوف المتقاعدين جرّاء هذه الممارسات»، مؤكدة أنها «لا تقبل بالأمر الواقع ولن تصمت على حقوق منظوريها»، حسب ما جاء في نص البيان.

وفي السابق، سعى المتقاعدون في تونس، إلى تنظيم وقفات احتجاجية في ظل تدهور قدرتهم الشرائية وارتفاع كلفة العلاج وفقدان الأدوية لأمراضهم المزمنة.

وسبق أن طالبت الجامعة العامة للمتقاعدين وقسم الحماية الاجتماعية والقطاع غير المنظم بالاتحاد العام التونسي للشغل، بالترفيع في الأجر الأدنى للحصول على ترفيع في جراياتهم، على أن تكون المراجعة بصفة دورية وعلى أن يتم ضمان حد أدنى للترفيع والجراية نفسها لا يقل عن الأجر الأدنى.

ورأى الإتحاد أنه من حق المتقاعدين في الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية أن يطالبوا بإلغاء القانون عدد 43 لسنة 2007، الذي اعتبروه سيفًا مسلطًا على رقابهم، وبدعة لا يوجد مثيل لها في كافة أرجاء العالم مؤكدًا أنّ من حقهم الحصول على الزيادات الناتجة عن التعديل الآلي في وقتها.

اجراءات غير كافية

في هذا الإطار، دخلت جملة من الإجراءات الاجتماعية الجديدة حيز التنفيذ مع بداية سنة 2025 من بينها إجراءات موجّهة للأجراء في القطاعين العمومي والخاص، حيث أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية أنه بداية من غرة جانفي 2025 تمّ الترفيع بنسبة 7.5% في الأجر الأدنى المضمون (SMIG) لمختلف المهن لتبلغ قيمة الزيادة في الأجور في القطاع الخاص 14.5% خلال ستّة أشهر.

وترتّب عن الترفيع في الأجور الدنيا المضمونة بنسبة 7% انطلاقا من شهر جويلية 2024 مع أثر رجعي بداية من 1 ماي 2024، الترفيع آليا في جرايات المتقاعدين في القطاع الخاص بأثر رجعي بداية من شهر ماي 2024 وكذلك بداية من غرة جانفي 2025 والذي شمل حوالي مليون متقاعد.

وشمل الترفيع في الأجور الدنيا المضمونة لمختلف المهن في القطاعات الفلاحية وغير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل جرايات المتقاعدين من منظوري صندوق الضمان الاجتماعي وأصحاب جرايات العجّز المسندة من صندوق التأمين عن المرض.

كما يشمل نظام التعويض عن الأضرار الحاصلة بسبب حوادث الشُغل والأمراض المهنية ومتقاعدي صندوق التقاعد والحيطة الاجتماعية الذين يتقاضون منح الشيخوخة.

تخفيف العبء الجبائي على جرايات العجز والمتقاعدين

في نفس الوقت، نظر النواب خلال جلسة عامة انعقدت يوم السبت 30 نوفمبر 2024، في عدد من فصول الإضافية لمشروع قانون المالية 2025 المقدّمة من قبل أعضاء مجلس نواب الشعب وتمّت المصادقة على 4 فصول إضافية، من أبرزها فصل يتعلق بتخفيف العبء الجبائي على جرايات الأيتام والعجز عن ممارسة النشاط والمتقاعدين.

وصادق النواب التونسيون على هذا الفصل الإضافي ضمن مشروع قانون المالية 2025، بموافقة 63 نائبًا ورفض 47 آخرين مع احتفاظ 10 نواب بأصواتهم.

كما نص على تطبيقه بالنسبة لجرايات التقاعد بطريقة تدريجية وبنسبة تخفيف لا تتجاوز 60% من مبلغ الاقتطاع الأصلي ابتداءً من غرة جانفي 2026 لتتوزع على 3 سنوات.

ورغم المحاولات، تعيش تونس منذ سنوات، أزمات إقتصادية وإجتماعية عديدة، تسببت في حالة من عدم الاستقرار، أثرت بشكل مباشر، على هذه الفئة التي تضررت أوضاعها الاجتماعية، بسبب قلة مستحقاتها في مقابل ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة.

صفاقس

الكشف عن عملية تحيل في تزويد شاحنات بالمحروقات

تمكنت وحـدات منطقة الحـرس الوطني بجبنيانة من الكشـف عن عملية تحيل تورط فيها عدد من سـواق الشاحنات وعملة تابعين لإحـدى شركات النقل البري، حيـث تعمدوا تضخيـم مبالـغ وهمية في وصـولات التزود بالمحروقات.

وقد بلغت قيمة المبالغ المسـتولى عليها أكثر من 30 ألف دينـار. تم الاحتفـاظ بعدد من المشتبه بهم، في انتظار استكمال الأبحاث بإذن من النيابة العمومية.

نابل

القبض على 4 مروجين للمخدرات

قامت الوحدات الأمنية التابعة لمنطقة الأمن الوطني بمنزل تميم بحملة أمنية على مروجي المخـدرات بقربة ومنزل تميم، أسـفرت عن القبـض على 4 مروجي مخـدرات من بينهم شـخصين محل 2 مناشـير تفتيش من أجل ترويج المخدرات ومحل منشور تفتيش من أجل «اجتياز الحدود البحرية خلسة» وحجز كمية من المـواد المخدرة وكمية من علب السـجائر المهربـة. وبمراجعة النيابـة العمومية أذنت بالاحتفاظ بهم وإتخاذ الإجـراءات القانونية اللازمة.

جندوبة

القبض على سائق «تاكس « حاول تحويل وجهة قاصر

إثر تقدم رجـل الى مقر مركز الاسـتمرار بجندوبة مرفوقا بابنه راغبا في تسجيل قضية عدلية من أجل تعرض إبنه القاصر، من مواليد 2009، الى محاولـة تحويـل وجهته من قبل سـائق سـيارة تاكسي، حيث عمد الى تغيير مسلك السـيارة الى وادي مجردة ولولا فطنة الطفل واسـتنجاده بإحدى النسوة التي تولت ايقاف السـيارة وإنزاله منها والإشـارة على السائق بمغادرة المكان.

بإيلاء الموضـوع الأهمية اللازمـة وإجراء جملة من التحريات الميدانية من قبل الدوريات العاملة بالنسـيج الأمنـي بالمنطقة، أمكن في وقت وجيز التعريف بالسـائق والقبض عليه، بمراجعة النيابة العموميـة أذنت بالاحتفاظ به من أجل «محاولـة تحويل وجهة قاصر»و للفرقة المختصـة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل بجندوبة بمواصلة البحث.

قابس

القبض على 14 متورطا في قضية قتل الطالبة

إثر ورود مكالمة هاتفية على قاعة العمليات بمنطقة الأمـن الوطني بقابـس المدينة من قسم الاستعجالي بالمستشفى الجامعي بقابس مفادها قبول فتاة تعرضت للإعتداء بواسـطة آلة حادة على مسـتوى رقبتها، تم التحول على عين المكان حيث بالتحري في الموضوع تبين أن الضحية تعرضت لإصابة على مستوى رقبتها بواسطة آلة حادة «سكين» من قبل فتاة أخرى بإحدى المنازل بجهة الكازما قابس وقد فارقت الحياة متأثرة بإصابتها.

تـم في الحين تكوين فريق أمني مشـترك و بتكثيف التحريات أمكـن في مرحلة أولى إلقاء القبض على الجانية متحصنة بالفرار بإحدى غابات شنني، إضافة الى القبض على 5 أشخاص آخرين كانوا متواجديـن بالمنزل أثناء الواقعة ، بمراجعة النيابـة العمومية أذنت بالاحتفاظ بهم من أجل «القتل العمد مع سابقية القصد.

و قد تـم إصدار إنابيـة عدلية من قاضي التحقيق لفرقة الشرطة العدلية بقابس المدينة، حيث باستنطاق ذي المتهمة الرئيسية اعترفت بتوليها طعن الهالكة بواسطة آلة حادة سكين بعد نشوب شـجار بينهما تم على إثره تبادل العنف فيما بينهمـا، إضافة الى القبض على 4 أطراف آخرين كانـوا متواجدين مكان وزمن الواقعة، كما تم حجز أداة الجريمة «سكين» و صفيحة من الأقراص المخدرة المستعملة.

كما تم القبض عـلى 4 أطراف آخرين تولوا نقل الجانية ومسـاعدتها على تغيير ملابسها الملطخة بالدماء والفرار والاختباء.

بمراجعة السـيد قاضي التحقيـق المتعهد بالقضية أذن بالاحتفـاظ بجميع المتورطين وعددهم 14 شـخصا من أجـل «القتل العمد مع سـابقية القصد والمشاركة في ذلك» وإفراد محضر بحث من أجل «مسـك بنية الاستهلاك لمادة مخدرة» والأبحاث متواصلة.

قفصة

تفكيك وفاق إجرامي تورط في اختطاف وابتزاز

تمكنت وحـدات منطقة الحـرس الوطني بقفصة من الكشـف عن ملابسـات واقعة اختطاف بمنطقـة «أولاد زيد»، من معتمدية قفصة الشـمالية حيث تعمـدت مجموعة اختطاف شـخص وابتزاز زوجته مقابل مبلغ مالي وقطيـع أغنام يعودان إلى ملكية المتضرر، مقابل إخلاء سبيله

بإيـلاء الموضوع الأهميـة اللازمة، تمكنت الوحدات المذكورة بمشـاركة مصلحة التوقي من الإرهـاب ومختلف اختصاصـات الإدارة العامـة لوحدات التدخـل بالإقليم من تحرير المختطف وإيقاف 3 أشخاص من المشتبه بهم.

وباستشـارة النيابة العمومية، أذنت بفتح بحث في قضية «تكويـن وفاق قصد اختطاف نفـر تحـت طائلـة التهديد والمسـاومة»، والاحتفاظ بأربعة أشـخاص مع إدراج اثنين آخرين بالتفتيش.

حمام سوسة

حجز كمية من مخدر الكوكايين والأقراص المخدرة

تمكّنت الوحـدات الأمنيـة التابعة لفرقة الشرطة العدلية بسوسـة الشـمالية وأعوان فرقة شرطة النجدة بالمنطقة من القبض على أحد مروجي المخدرات بالجهة شخصين آخرين وحجـز كمية من مخـدر الكوكايين و ميزان إلكتروني وأقراص مخدرة.

باستشـارة ممثل النيابـة العمومية أذن بالاحتفاظ بهم والأبحاث متواصلة.

نابل

القبض على قاصر ارتكب سلسلة من السرقات من السيارات

إثر تقـدّم 4 مواطنين إلى مركز الإسـتمرار بنابل من أجل الإعلام عن تعرّض سـياراتهم الخاصـة إلى الإضرار والسرقة من داخلها من قبل مجهول.

تم إيلاء الموضوع الأهميـة اللاّزمة من قبل الوحـدات الأمنيـة التابعة لفرقـة الشرطة العدليـة بنابل، بإجراء جملة مـن التحريات أمكن التعريف بهوية المعني وعمره 16 سـنة والقبض عليه خلال فـترة وجيزة وقد اعترف خلال التحري معه، بحضور المسـؤول المدني عنه، بارتكابه سلسلة من السرقات من داخل سيارات المتضررين حين كانت راسية بالطريق العام والإضرار بها.

تم الإحتفاظ به بعد استشارة ممثل النيابة العمومية والأبحاث متواصلة.

مطار تونس قرطاج

إحباط عملية توريد حوالي 16 كغ من مخدّر الماريخوانا

إثـر ورود معلومات على الوحـدات الأمنية التابعة للإدارة العامة لشرطة الحدود والأجانب حـول اعتزام مسـافر من جنسـية أجنبية توريـد كمية مـن المخدرات بمطـار تونس قرطاج. وبإيـلاء الموضوع الأهمية اللاّزمة من قبل مصلحتي الأبحاث العدلية و الاسـتعلام بالمحافظـة أمكن ضبط المعنـي إبّان حلوله بالمطار بعد رصد تحركاته ومتابعته، بالتنسيق مـع المصالح الديوانية وقـع تفتيش حقيبته أين أمكن العثور على حـوالي 16 كغ من مادة الماريخوانا.

وبالتنسيق مع النيابة العمومية تمت إحالته رفقة المحجوز عـلى الإدارة الفرعية لمكافحة المخـدرات لاسـتكمال الإجـراءات القانونية ومواصلة الأبحاث

سوسة

400 غراما من الكوكايين لدى أجنبي

تمكنت فرقة الأمن السياحي ،التابعة لمنطقة سوسة الشمالية ،بالتنسيق مع فرقة الشرطة العدليـة، مـن القبض على شـخص أجنبي، من بلد مجـاور، بالطريق السـياحية حمام سوسـة القنطاوي، بحوزته 400 غ من مادّة «الكوكايـين»، كان ينـوي ترويجها بالجهة. وأذنت النيابة العمومية بالاحتفاظ به من أجل «المسك بنية الاستهلاك والترويج لمادة مخدرة».

أيام قرطاج السينمائية تتجدد:

موعد في ديسمبر ومدير جديد

في بلاغ رسمي أصدرته وزارة الشؤون الثقافية، تم الكشف عن الموعد الجديد لتنظيم الدورة السادسة والثلاثين لأيام قرطاج السينمائية، حيث تقرر أن تنتظم هذه الدورة من 13 إلى 20 ديسمبر 2025، لتواصل بذلك هذه التظاهرة العريقة مسيرتها كأحد أبرز المواعيد السينمائية في العالم العربي وإفريقيا.

وتأتي هذه الدورة في سياق ثقافي وسياسي متجدد، ومع آمال معلّقة على أن تستعيد التظاهرة وهجها، خاصة بعد التحديات التي مرت بها في السنوات الأخيرة، سواء على مستوى البرمجة أو التنظيم أو حتى في تفاعل الجمهور معها.

و في خطوة تعكس توجهًا نحو التجديد والاستفادة من الخبرات الأكاديمية والمهنية في آن واحد، أعلنت وزارة الإشراف عن تعيين الأستاذ الجامعي محمد طارق بن شعبان مديرًا عامًا للدورة 36. ويُعد بن شعبان من الوجوه البارزة في المشهد السينمائي والأكاديمي التونسي، حيث يشغل خطة أستاذ محاضر في التعليم العالي، مختص في علوم وتقنيات السمعي البصري والسينما.

من هو محمد طارق بن شعبان؟

المدير الجديد لأيام قرطاج السينمائية هو أحد الأسماء المعروفة في الساحة الأكاديمية والثقافية بتونس، راكم خبرة طويلة بين التدريس، البحث، والمساهمة الفعلية في الحراك السينمائي. يُعرف بنزعته النقدية ورؤيته المتوازنة بين البعد الجمالي والجانب التقني في السينما، كما أنه كان دائم الحضور في ورشات وملتقيات متخصصة، وعضوًا في لجان تحكيم لمهرجانات محلية ودولية.

إلى جانب إشرافه الأكاديمي على أجيال من السينمائيين الشباب، ساهم بن شعبان في تطوير بحوث تناولت العلاقة بين السينما والهوية والذاكرة، ورافع باستمرار من أجل سينما بديلة تعبّر عن الواقع دون تجميل، وتنفتح في الآن ذاته على الأساليب الحديثة والتكنولوجيا الرقمية.

اختياره لتولي إدارة هذه الدورة من أيام قرطاج السينمائية يُعدّ إشارة واضحة إلى الرغبة في ضخّ دماء جديدة في التظاهرة، وتأكيدًا على العودة إلى جذورها الثقافية العميقة، مع دعم البعد الفكري والنقدي الذي لطالما ميز المهرجان منذ انطلاقته الأولى عام 1966.

آمال و انتظارات

ويُنتظر أن تحمل الدورة القادمة بصمته من حيث التصور العام، والتوجه البرمجي، والانفتاح على المدارس السينمائية الحديثة، مع الحفاظ على روح المهرجان كمحطة مخصصة أساسًا للسينما الإفريقية والعربية. ويأمل العديد من المتابعين والمهنيين أن تشهد هذه الدورة نقلة نوعية على مستوى التنظيم والتخطيط، تتجاوز بها الصعوبات التي شهدتها بعض الدورات الأخيرة، لا سيما في ما يخص إدارة البرمجة والتنسيق مع الضيوف وتعزيز مكانة المهرجان دوليًا.

الجمهور التونسي، الذي يولي أهمية خاصة لأيام قرطاج السينمائية، ينظر بكثير من الترقب لما ستقدمه الدورة القادمة، خصوصًا في ظل التغيرات الكبرى التي تعرفها الصناعة السينمائية عالميًا، ووسط الزخم الذي تعرفه سينمات الجنوب في السنوات الأخيرة.

ومع الإعلان الرسمي عن الموعد وتعيين مدير جديد، تدخل الهيئة التنظيمية لأيام قرطاج السينمائية في سباق مع الزمن لإعداد دورة تليق بتاريخ هذا الحدث، الذي لطالما كان منصّة لاكتشاف المواهب، وتعزيز الحوار الثقافي، والاحتفاء بسينما بديلة، ملتزمة، ومختلفة.

تبقى الأسئلة مطروحة حول مضامين هذه الدورة، وتوجهاتها الفنية، وهل ستفتح أبوابها بشكل أوسع أمام السينما الرقمية، الإنتاجات المستقلة، والمواضيع التي تهم الأجيال الجديدة من السينمائيين والجمهور على حدّ سواء. لكن ما هو مؤكد أن ديسمبر المقبل سيكون موعدًا لعشاق الفن السابع مع عرس سينمائي متجدد، يُراهن على الأصالة والتجديد في آن.

ريم حمزة

انطلاق فعاليات الدورة 34 لشهر التراث من كركوان بإشراف وزيرة الشؤون الثقافية

في إطار زيارة ميدانية قامت بها لعدد من المنشآت الثقافية بولاية نابل، أعطت مؤخرا، وزيرة الشؤون الثقافية السيدة أمينة الصرارفي، إشارة الانطلاق الرسمية للدورة الرابعة والثلاثين لشهر التراث، وذلك من قلب الموقع الأثري بكركوان، تحت شعار «التراث والفن، ذاكرة الحضارة».

الحفل شهد حضور والية نابل، السيدة هناء شوشاني، إلى جانب عدد من الدبلوماسيين وممثلي الهياكل الجهوية والفنانين والشخصيات الإعلامية.

وفي كلمتها بالمناسبة، شددت الوزيرة على أهمية هذه التظاهرة السنوية التي باتت موعدًا قارًا ينتظره التونسيون، مؤكدة على التفاعل الإيجابي بين الموروث الثقافي والفني، ومبرزة محاور استراتيجية الوزارة في مجال صون التراث، ومنها مشاريع ترميم كبرى كمثل جامع الزيتونة، جامع عقبة بن نافع، فسقية القيروان، متحف قرطاج والمسرح الروماني بالجم.

كما أشارت الوزيرة إلى جهود الوزارة في إعداد ملفات لترشيح مواقع وعناصر تراثية جديدة لقائمة التراث العالمي، على غرار قرية سيدي بوسعيد والجبة التونسية، نظرا لفرادتها وأهميتها الحضارية.

من جهتها، عبّرت والية نابل عن اعتزازها باحتضان الجهة لافتتاح شهر التراث، مبرزة الموقع الاستراتيجي للولاية الذي جعل منها ملتقى لحضارات متعددة، في مقدمتها الحضارة البونية التي تجسّدها مدينة كركوان المحفوظة في حالة استثنائية.

وشملت الفعاليات زيارة معرض «تونس في أوج الكونية»، الذي يحتفي بالمواقع التونسية المدرجة ضمن قائمة التراث العالمي، مثل قرطاج، القيروان، سوسة، جربة، دقة، وكركوان، بالإضافة إلى إبراز التراث اللامادي على غرار فنون الخزف في سجنان، والصيد بالشرفية، والممارسات الفنية التقليدية لطوائف غبنتن.

كما زارت السيدة الصرارفي جناح وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية، الذي ضم مجموعة من القطع المستوحاة من التراث التونسي، من حلي تقليدي وكتب توثّق لمواقع صنّفت تراثًا عالميًا.

وخُصص جانب من الحفل لعرض تاريخي تفاعلي بعنوان «سيدة كركوان»، وهو عرض تمثيلي مدعّم بتقنيات الذكاء الاصطناعي، يعيد تشكيل مشاهد من الحياة اليومية والثقافة البونية في المدينة، وتخلله أداء غنائي نادر بلغة بونية قديمة أُعد خصيصًا لهذا الحدث.

أما الجانب الذوقي، فكان حاضرا من خلال مائدة مستوحاة من المطبخ البوني القديم، أتاحت للزوار فرصة تذوّق أطباق تعكس جزءًا من التراث الغذائي للمنطقة.

بهذا الحدث، تؤكد وزارة الشؤون الثقافية على التزامها بتعزيز الوعي بقيمة التراث الوطني، المادي منه واللامادي، وتعزيز حضوره في وجدان التونسيين من خلال ربطه بالإبداع والفن.

اسباب رفض المقاومة المقترحات الاسرائيلية

غياب تام لأي ضمانات وتجارب تاريخية سيئة

في الوقت الذي تتصاعد فيه الدعوات الدولية لاستئناف الهدنة في قطاع غزة، تبدو الفجوة بين طروحات الاحتلال الإسرائيلي ومطالب المقاومة الفلسطينية أوسع من أي وقت مضى، فالمقترح الإسرائيلي الأخير، الذي رُوّج له إعلاميًا باعتباره خطوة نحو التهدئة، لا يحمل في طياته سوى شروط تعكس أهدافًا استراتيجية تسعى لتفكيك قوة حماس وسحب أوراقها التفاوضية، في مقابل تقديم تنازلات شكلية لا تلبّي الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية.

هدنة مؤقتة لا تلبي الشروط الأساسية

الموقف الفلسطيني الرافض لمقترح الاحتلال لم يكن وليد رغبة في التصعيد، بل جاء كرد طبيعي على بنود تحمل نوايا خفية أكثر من كونها مبادرات سياسية، فحسب مصدر بارز في المقاومة، فإن جوهر الطرح الإسرائيلي لا يستجيب للمطالب الجوهرية المعلنة، وعلى رأسها وقف شامل ودائم لإطلاق النار، وانسحاب كامل لقوات الاحتلال من القطاع، وبدلًا من ذلك، يقترح الاحتلال «هدنة مؤقتة» مدتها 45 يومًا، يُسمح خلالها بمرور المساعدات الإنسانية عبر المعابر، ولكن بشروط يحددها الجانب الإسرائيلي، ما يُبقي قبضة الحصار مفروضة ولو بصيغة جديدة.

الهدف غير المعلن: نزع أوراق القوة من يد حماس

القراءة التحليلية لبنود المقترح تشير إلى أنه لا يُراد له أن يكون اتفاقًا لإنهاء الحرب، بل أداةً لفرض وقائع سياسية جديدة، فتركيز المقترح على استعادة تسعة أسرى إسرائيليين، بينهم جندي يحمل الجنسية الأمريكية، يعكس رغبة الاحتلال في استعادة «ورقة الأسرى» كأولوية تفوق أي اعتبار إنساني يتعلق بأهالي غزة، بل إن المصدر ذاته يؤكد أن الطرح يهدف إلى سحب هذه الورقة تدريجيًا من يد حماس، باعتبارها أحد أهم عناصر الضغط التي تملكها الحركة.

ويُضاف إلى ذلك، تضمّن المقترح بندًا ينص على إعادة تموضع الجيش الإسرائيلي في غزة على نحو ما كان عليه قبل الثاني من مارس، وهي صيغة تعني استمرار الاحتلال الفعلي، سواء عبر التمركز العسكري المباشر أو السيطرة على المجالين الجوي والبحري، بما يفرغ أي حديث عن «التهدئة» من مضمونه الحقيقي.

استراتيجية «التهدئة المشروطة».. إعادة إنتاج الحصار

من الناحية السياسية، يبدو أن «إسرائيل» تسعى لإعادة صياغة مفهوم الحصار عبر أدوات جديدة، فبدلًا من الحصار العسكري الصريح، يُطرح الآن «فتح مشروط للمعابر» لفترة مؤقتة، بما يُبقي مصير غزة بيد الاحتلال، وهذه الاستراتيجية تُعيد إلى الأذهان سيناريوهات التهدئة السابقة التي فشلت لأنها لم ترتكز على ضمانات دولية ملزمة، ولم تُحقق أي تغيير جوهري في حياة الفلسطينيين، بل إن هذا النوع من التهدئة المشروطة يُستخدم عادة لكسب الوقت، وإعادة التموضع، وتفكيك المقاومة من الداخل عبر خلق حالة إنهاك وإرباك سياسي وأمني.

إعادة التمركز لا تعني الانسحاب

البند المتعلق بـ«التمركز العسكري قبل الثاني من مارس» لا يمثل سوى عودة إلى مرحلة تصعيدية سابقة، فهذا التاريخ يُمثل ذروة العمليات البرية التي شنّها جيش الاحتلال داخل القطاع، وبالتالي فإن العودة إلى تلك الوضعية تُعدّ بمثابة تثبيت لواقع الاحتلال وليس العكس، كما أن المقترح لا يشير إلى أي نية للانسحاب الكامل من غزة، وهو مطلب جوهري لدى المقاومة، ما يُفقد المقترح أي جدية في تحقيق تهدئة حقيقية.

الرهان على الزمن.. تكتيك إسرائيلي مألوف

ما تقوم به «إسرائيل» ليس جديدًا؛ فالرهان على عامل الزمن، عبر مقترحات مؤقتة، هو جزء من تكتيكها المعروف لإدارة الصراع وليس حله، وقد استخدمت هذه الاستراتيجية في جولات سابقة من المواجهة، حيث تسعى لتجميد الوضع الميداني لفترة محددة، تسمح لها بإعادة ترتيب أوراقها العسكرية والسياسية، دون أن تُقدّم أي التزامات حقيقية للفلسطينيين، وفي هذا السياق، فإن ما يُطرح اليوم لا يختلف في جوهره عن مبادرات سابقة فشلت لأنها لم تكن سوى محاولات لفرض الاستسلام بغطاء دبلوماسي.

حماس بين الضغط والتريث

المعطى الجديد في المشهد هو موقف حماس، التي لم تُعلن رفضها الرسمي للمقترح لكنها لم تُقدّم ردًا نهائيًا أيضًا، ما يدل على أن الحركة تدير الموقف بتأنٍ شديد، في ظل توازن معقد بين الضغوط العسكرية والسياسية والإنسانية، فالحركة تدرك أن أي خطوة نحو قبول مقترح هشّ قد يُفقدها دعمًا شعبيًا واسعًا، وخاصة في ظل تصاعد الغضب الفلسطيني والعربي نتيجة استمرار العدوان الإسرائيلي، وفي الوقت ذاته، فإن التريث يسمح لحماس بقراءة المشهد الإقليمي والدولي، وخاصةً في ظل تنامي الأصوات المطالبة بوقف فوري للحرب، وارتفاع منسوب الإدانة للجرائم الإسرائيلية.

غياب الضمانات الدولية.. مأزق أي اتفاق محتمل

ما يفاقم هشاشة المقترح الإسرائيلي هو غياب أي آلية دولية تضمن تنفيذ بنوده. فحتى في حال قبول حماس بوقف مؤقت لإطلاق النار، فإن التجربة السابقة تُظهر أن الاحتلال لا يلتزم بأي تفاهمات ما لم تُقيدها قوة دولية قادرة على المحاسبة، وفي ظل تواطؤ بعض القوى الكبرى مع الرؤية الإسرائيلية، وتراجع فعالية المؤسسات الدولية، تبدو أي ضمانات مجرد وعود شفوية لا تلبث أن تنهار تحت ضغط التغيرات الميدانية.

الخشية من فخ النزع التدريجي للسلاح

أخطر ما في الطرح الإسرائيلي هو ما بين السطور.. فتح الطريق أمام مرحلة جديدة من الضغط السياسي والعسكري لنزع سلاح المقاومة، دون خوض معركة مباشرة، فالمقترح يُمهّد لحالة من التفكيك التدريجي لقدرات حماس، عبر إدخالها في مسارات تفاوض طويلة، تُستنزف خلالها سياسيًا وعسكريًا، ويُعاد فيها تشكيل البيئة الأمنية في غزة وفقًا للرؤية الإسرائيلية، وهذا ما يُفسر إصرار المقاومة على التمسك بشروطها الأساسية، ورفضها لأي صيغة تُعيد إنتاج الاحتلال أو تُفرّغ انتصاراتها الميدانية من مضمونها.

في النهاية، في ضوء ما تقدّمه «إسرائيل» من مقترحات ظاهرها التهدئة وباطنها الهيمنة، تبرز معادلة جديدة تُختبر فيها صلابة الموقف الفلسطيني وقدرته على الصمود السياسي بعد الصمود الميداني، فالعرض الإسرائيلي الأخير ليس سوى حلقة في سلسلة طويلة من المحاولات التي يسعى من خلالها الاحتلال لتفكيك بنية المقاومة، ليس عبر الحرب المفتوحة فقط، بل من خلال ما يُروّج له كمساعٍ دبلوماسية وإنسانية.

تركيز الاحتلال على استعادة الأسرى، وإصراره على فتح المعابر بشروطه، وتحديده لفترة تهدئة مؤقتة، ثم الإبقاء على وجوده العسكري بطريقة أو بأخرى، كلها مؤشرات على أن المقترح يفتقر لأي نية حقيقية لإنهاء العدوان، بل يُراد له أن يكون وسيلة ضغط مركبة: استنزاف سياسي لحماس، وإنهاك مجتمعي لسكان غزة، وتلميع لصورة «إسرائيل» دوليًا على أنها تسعى لـ«السلام»، لكن ما يغفله الاحتلال أن المقاومة الفلسطينية، وبعد سنوات من المواجهة والخبرة، لم تعد أسيرة الأوهام الدبلوماسية، فقراءة الحركة للمقترح تعكس نضجًا في فهم أبعاد الصراع، وتؤكد أن الميدان ليس وحده من يحسم المعركة، بل الوعي بطبيعة الخصم وأدواته السياسية.

استراتيجية الصهاينة لتخريب المفاوضات الامريكية الايرانية

من تحريض المتشددين الى العمليات التخريبية

قبل ايام، فاجأ الرئيس الأمريكي العالم بإعلانه - بحضور رئيس وزراء الكيان الصهيوني - عن قرب انطلاق مفاوضات نووية رفيعة المستوى مع طهران، ما أصاب قادة تل أبيب بصدمة لم يخفوها، فقد راهن هؤلاء بكل ثقلهم على فوز ترامب في الانتخابات الأمريكية، آملين أن يعيد سياسة الضغط القصوى ضد إيران، بدلاً من نهج الحوار الذي انتهجه سلفاه أوباما وبايدن.

بيد أن الرياح جرت بما لا تشتهي سفن الصهاينة، إذ انحاز دونالد ترامب إلى خيار الدبلوماسية في مقاربته للملف الإيراني، ليُمنى الكيان الصهيوني بإخفاق جديد في مساعيه الحثيثة لإقناع أمريكا بشنّ هجوم على إيران، حتى في عهد رئيس يُعدّ من أشدّ المتحالفين مع تل أبيب.

هواجس صهيونية من تقارب طهران وواشنطن

أربك انطلاق المفاوضات بين طهران وواشنطن حسابات قادة الكيان الصهيوني وأذهلهم إلى حد بعيد، إذ يرون في أي تفاهم محتمل بين الجانبين نذير شؤم لكيانهم وتهديداً لأمنهم.

وتنقل صحيفة «إسرائيل هيوم» في تقرير حول تباين المصالح الأمريكية والصهيونية: «رغم أن ترامب، على خلاف سلفيه أوباما وبايدن، يبدي تعاطفاً أوفر واهتماماً أجلى بإسرائيل في قضايا محورية كالملف الإيراني، إلا أن هذا لا يعني تطابقاً بين مصالح إسرائيل وأمريكا، فواشنطن تميل إلى تسوية الخلافات مع طهران عبر الاتفاق بدلاً من المواجهة العسكرية متى لاحت فرصة لذلك، والسؤال المحوري: هل سيصب هذا في مصلحة إسرائيل؟ بالقطع لا، لأن مثل هذا الاتفاق سيفضي حتماً إلى رفع العقوبات عن إيران، وبالتالي تدفق السيولة المالية نحو الجمهورية الإسلامية وحلفائها في الشرق الأوسط».

وحيث إن الصهاينة، وفي مقدمتهم نتنياهو، لا يجسرون على تكرار ما اقترفوه إبان مفاوضات عهدي أوباما وبايدن في مواجهة شخصية متقلبة كشخصية ترامب، فإنهم ينتهجون مسلكاً ملتوياً لإفشال المفاوضات وتقويض أركانها.

محاور الاستراتيجية الصهيونية الأربعة لنسف المفاوضات

ينتهج الكيان الصهيوني حالياً خطةً ذات أربعة محاور لتخريب المفاوضات، أو وضع العصي في دواليبها:

** المحور الأول: السعي لتغيير تشكيلة الفريق الأمريكي المفاوض عبر تشويه سمعة ستيف ويتكوف

شنت مراكز الأبحاث والإعلام والنخب الصهيونية في الآونة الأخيرة حملةً شعواء لتقويض مصداقية ويتكوف، والتشكيك في كفاءته.

يسعى الصهاينة إلى بثّ الإيحاء بأن ويتكوف يفتقر إلى المعرفة الكافية بإيران والمفاوضين الإيرانيين، وبالتالي قد يعجز عن التوصل إلى اتفاق يلبي مطامح الكيان الصهيوني.

فعلى سبيل المثال، كتب أمير بار شالوم، محلل موقع «إسرائيل تايمز»: «يتولى زمام الفريق الأمريكي المفاوض ستيف ويتكوف، مبعوث ترامب الخاص للشرق الأوسط، ورغم علاقته الوطيدة بترامب وإسرائيل، إلا أن معارفه عن إيران محدودة للغاية، في المقابل، يقف السيد عباس عراقجي، وهو دبلوماسي مخضرم يمتلك خبرةً وافرةً كرئيس للفريق الإيراني المفاوض في اتفاق 2015 النووي».

** المحور الثاني: الترويج لنموذج الاتفاق النووي الليبي كمثال للاتفاق المرتقب مع إيران

قبيل انطلاق المفاوضات، وحين أفصح ترامب في لقائه مع نتنياهو عن قرب انطلاق المحادثات مع إيران، طرح رئيس وزراء الكيان الصهيوني نموذج ليبيا، مطالباً بالتوصل إلى اتفاق مماثل مع إيران.

يدرك الطرفان الأمريكي والصهيوني تمام الإدراك أن إيران لن ترضخ أبداً لاتفاق على غرار النموذج الليبي الذي يقضي بوأد برنامجها النووي، بيد أن الصهاينة يروجون لهذه الفكرة للتأثير على الموقف الإيراني وبثّ بذور الشك حول المفاوضات، واستنهاض المتشددين داخلياً ضد الحكومة والمفاوضين الإيرانيين.

** المحور الثالث: تأجيج نار الخلاف بين إيران وأمريكا

دأب الصهاينة على مدى السنوات المنصرمة على إذكاء جذوة التوتر بين إيران وأمريكا، ودفعه نحو المواجهة العسكرية عبر عمليات تخريبية في إيران، كاغتيال علماء ومسؤولين عسكريين، والتخطيط لإلحاق أضرار بمنشآت إيرانية شتى، وشنّ حملات إعلامية مسعورة ضد البرنامجين النووي والعسكري الإيراني لاستفزاز الغرب.

ومن أبرز الشواهد على ذلك، استعراض نتنياهو عام 2018 لوثائق زعم أنها تثبت سعي إيران لصنع سلاح نووي، والذي أثّر تأثيراً بالغاً على الرئيس الأمريكي ودفع ترامب للانسحاب من الاتفاق النووي، ورغم أن الوثائق المزعومة لم تتضمن أي برهان على سعي إيران لصنع سلاح نووي، إلا أن رئيس وزراء الكيان الصهيوني نجح في التأثير على ترامب.

ومع بدء المفاوضات بين إيران وأمريكا، لا تستبعد مصادر أمنية وسياسية داخل إيران وخارجها، احتمال وقوع حادث مفاجئ مدبر من قبل الكيان الصهيوني بهدف تأجيج نيران الخلاف بين طهران وواشنطن.

** المحور الرابع: الحرب النفسية والتضليل الإعلامي لعرقلة المفاوضات

يشمل وجه آخر من استراتيجية الصهاينة للضغط على الفريق الإيراني وخلق مناخ متوتر في إيران، نشر أخبار زائفة ومختلقة عن أجواء المفاوضات، تسعى وسائل الإعلام المرتبطة بالصهاينة ونظيراتها الغربية، إلى بثّ سموم إعلامية عن واقع المفاوضات لتصعيد المعارضة، والضغط الداخلي على فريق التفاوض الإيراني.

ومن أمثلة ذلك ما روجته وسيلة إعلام أمريكية (أكسيوس) من أن عباس عراقجي وستيف ويتكوف تلاقيا وجهاً لوجه وتحادثا لمدة 45 دقيقة خلال المفاوضات، ما أثار سهام

النقد من بعض الشخصيات السياسية والإعلامية لعراقجي بشأن لقائه الدبلوماسي مع المبعوث الأمريكي عقب انفضاض المفاوضات.

أدلى عراقجي بعد اختتام المفاوضات في مقابلة مع الإعلام الوطني: «بعد انتهاء المفاوضات، وأثناء المغادرة، جرى لقاء ومحادثة وجيزة مع الجانب الأمريكي، وهذا أمر متعارف عليه في الأعراف الدبلوماسية، لقد التزمنا دوماً باللياقة الدبلوماسية في تعاملنا مع الدبلوماسيين الأمريكيين في المفاوضات، وبعد محادثة مقتضبة، غادرنا المكان فوراً، لم يكن الأمر خارقاً للعادة على الإطلاق».

أثار هذا الموضوع موجةً من الانتقادات من بعض الشخصيات السياسية والإعلامية، وتحول إلى قضية شائكة في الفضاء الافتراضي المتعلق بالمفاوضات، وفي أعقاب هذه الحساسية، ركزت وسيلة الإعلام الأمريكية «أكسيوس» على هذه القضية، وادعت كذباً أن هذا اللقاء لم يكن عابراً بل امتد لخمس وأربعين دقيقة!

وزعم التقرير أن مصدراً مطلعاً قال لمراسل أكسيوس بأن المفاوضين الرئيسيين، ستيف ويتكوف وعباس عراقجي، تباحثا يوم السبت لنحو 45 دقيقة، أي أطول مما أُعلن رسمياً، ووصف المصدر المحادثة المذكورة بأنها أرفع مستوى من الحوار بين مسؤولي الولايات المتحدة وإيران منذ ثماني سنوات خلت!

وبعد برهة وجيزة، أكد مصدر إيراني موثوق أن تقرير أكسيوس الإخباري حول المدة المزعومة (45 دقيقة) لمحادثات عراقجي مع الجانب الأمريكي، عار عن الصحة ومحض افتراء، في الحقيقة، جرت هذه المحادثة في ختام المفاوضات ولدقائق معدودات فحسب، وبمبادرة من الوسيط العُماني.

تُحاك هذه السيناريوهات الإعلامية بأيدٍ صهيونية بهدف صرف الأنظار عن المسار الرئيسي للمفاوضات والغايات المنشودة، وتفضي إلى تشويه صورة الحكومة والمفاوضين من قبل بعض التيارات الداخلية المتشددة.

ففي الوقت الذي صعق فيه قرار دونالد ترامب بشأن التفاوض النووي مع إيران قادة الكيان الصهيوني وأثار سخطهم، يواجه ساسة تل أبيب، الذين عقدوا آمالهم على استمرار سياسة الضغط القصوى ضد طهران، بزوغ فجر جديد للمفاوضات بين إيران وأمريكا، ويعدون أي تقارب بين واشنطن وطهران خنجراً مسموماً في خاصرتهم، لأن رفع العقوبات قد يعزز شوكة إيران وحلفائها في المنطقة.

لذلك، نسج الصهاينة بحذر وتصميم خطةً رباعية الأبعاد لتقويض مسار المفاوضات: من تشويه سمعة ستيف ويتكوف، المفاوض الأمريكي، لتغيير تشكيلة فريق التفاوض، إلى الترويج لنموذج الاتفاق الليبي للضغط على إيران، ومن إذكاء نار الخلاف بين إيران وأمريكا من خلال عمليات تخريبية محبوكة، إلى بثّ سموم إعلامية لزعزعة الوحدة الداخلية الإيرانية، هذه المناورات الخفية، التي تراعي المكانة الخاصة لترامب لدى الصهاينة، هي محاولة يائسة لإجهاض الدبلوماسية التي قد تقلب موازين القوى في المنطقة.

البيت الأبيض يلطخ يده بدماء الأبرياء في غزة

محمد بن محمود

قالت هيئة البـــث العبرية، الأربعاء الماضي، إن عشرات طائرات الشـــحن الأمريكية حطـــت في إسرائيل مؤخرا محمّلة بأســـلحة ثقيلـــة لدعم حرب الإبادة في قطاع غزة وتحسبا لتصعيد مع إيـــران. وأضافت: «حطت عشرات طائرات الشحن العسكرية الأمريكية من طراز (C17) خلال الأيام الأخيرة في قاعدة نفاتيم الجوية جنوب إسرائيل، محمّلة بأســـلحة وذخائـــر نُقلت من قواعد أمريكية في العالم».

وأردفت: «تضم الشـــحنات قنابل ثقيلـــة من نـــوع (MK-84) وذخائر أخـــرى تهـــدف إلى دعـــم العمليات العســـكرية الجارية في قطاع غزة، إلى جانب الاستعداد لاحتمال شنّ هجوم على إيران بالتنســـيق مـــع الولايات المتحـــدة، في حـــال فشـــل المحادثات الجارية بـــين واشـــنطن وطهران». وتابعـــت الهيئة: «من بـــين المعدات التي نقلت كذلـــك، صواريخ اعتراض مخصصة لمنظومـــات الدفاع الجوي الأمريكية مـــن طـــراز (THAAD)، المنتشرة في المنطقة».

وأشارت إلى أن «هذه الشحنات تأتي بعد أن أزال الرئيـــس الأمريكي الحالي دونالد ترامب القيـــود التي فُرضت في عهد ســـلفه جو بايدن، والتي علقت سابقا تزويد إسرائيل بقنابل تزن طنا، وذلك على خلفية العمليات الإسرائيلية في رفح (جنوب قطـــاع غزة)» وقالت الهيئة: «يُنتظر خلال الأسابيع المقبلة أن تســـتلم إسرائيـــل آلاف الذخائـــر الإضافية ضمن عمليـــات إعادة ملء المخازن الإسرائيلية التي اســـتُنزفت خـــلال الحرب المســـتمرة (على قطاع غزة) منذ شهور».

وكانـــت الولايات المتحـــدة قدمت لإسرائيل كميات كبيرة من الأســـلحة والذخائر منـــذ بداية الحـــرب، وفق تقارير إسرائيلية وأمريكية.

امام هذا الدعم الكبير من واشنطن لاسرائيل لم تعد أرقام الشهداء تُحصى في غـــزة، ، بل تُقدَّر تقديـــرًا على وقع الركام والدخان. وفي واشنطن، لا تزال صفقات السلاح تُمرّر بلا قيد أو شرط، وكأنّ دماء الفلســـطينيين لا تساوي شيئًا في ميزان السياســـة الأمريكية.

منذ اندلاع الحـــرب في أكتوبر 2023، تجاوزت الولايات المتحدة كل الخطوط الحمراء، ولـــم تكتفِ بـــدور الداعم الســـياسي والدبلوماسي، بل انخرطت عمليًا في الحرب، عبر تدفق غير مسبوق لشـــحنات الأســـلحة والذخائر، التي يُســـتَخدم كثير منها في تدمير الأحياء السكنية والمرافق المدنية في قطاع غزة.

أكثر من 17.9 مليار دولار ضخّتها واشنطن في جســـد هذه الحرب خلال أقل من عـــام، بينها قنابـــل خارقة للتحصينات، وقنابـــل موجهة بدقة، وذخائـــر مدفعيـــة ثقيلـــة، وعربات مدرعة. ليس هـــذا مجرد دعم لحليف استراتيجي، بل تورط مباشر في حربٍ تُجمع المنظمات الحقوقية على وصفها بأنها إبادة جماعية ممنهج.

إنّ اســـتمرار تدفّق هذه الأســـلحة رغـــم التقارير الأمميـــة والحقوقية التي توثق استهداف المدنيين، يؤكد أن الولايـــات المتحدة لم تعد مجرّد ممول، بل شريـــك قانونـــي وأخلاقي في هذه الجريمة المتواصلة. حين تهبط طائرة شـــحن عســـكرية أمريكية محمّلة بقنابـــل GBU-39 في قاعدة نيفاتيم الإسرائيلية، بينما يُنتشل الأطفال من تحت الأنقاض في غزة، لا يمكن اعتبار الأمر حيادًا أو دعمـــا دفاعيًا، بل هو اصطفافٌ كاملٌ إلى جانب آلة القتل.

لم يعد صمت واشـــنطن – ناهيك عن دعمهـــا – قابلًا للتبرير. فالقانون الدولي، وتحديـــدًا اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعيـــة لعام 1948، يحمّل المســـؤولية لا فقط لمن يرتكب الفعل، بل أيضًا لكل من يســـهّل أو يمكّن أو يساعد في تنفيذه. وفي ضوء هذا، تبدو الولايـــات المتحدة اليـــوم أمام اختبار قانوني وأخلاقي صارم: هل هي دولة تحترم التزاماتها الدولية؟ أم أنها تقف على الضفة الأخرى من العدالة، وتمنح القتلة أدوات الجريمة ثم تغسل يديها من الدماء؟

تقول منظمة العفو الدولية إن نقل الأسلحة إلى أطراف متورطة في جرائم حـــرب، دون ضمانات جديـــة تمنع استخدامها ضد المدنيين، يُعدّ بحد ذاته انتهاكًا للقانون الدولي. وهو ما تؤكده صور الأقمار الصناعية، والتحقيقات الميدانية، التي توثق استخدام القنابل الأمريكية في تدمـــير أحياء بأكملها في القطاع، ما يجعل هـــذه الضربات – بحسب هيومن رايتس ووتس – ترقى إلى جرائم ممنهجة تستوجب المحاسب.

إنّ مـــن الصعب تخيّـــل أن كل هذه الشحنات، وكل هذه القنابل، تمر دون أن يعلم صانع القرار الأمريكي إلى أين تتجه، وبماذا تُســـتخدم. بل الأرجح أن واشـــنطن تعرف وتبارك، وتواصل اللعـــب بالنار في منطقـــة تغلي بالدم والدموع. فحتـــى اليوم، قُتل أكثر من 51,000 فلســـطيني، معظمهـــم من النســـاء والأطفال، وتـــم تدمير 70% من البنيـــة التحتية الصحية، وهُدمت المـــدارس والمســـاجد والملاجئ. في أي ميزان سياسي يمكن اعتبار ذلك دفاعًا عن النفس؟!

لقـــد كانـــت الإدارات الأمريكيـــة المتعاقبة منحـــازة لإسرائيل، لكنّ ما يجري اليوم تخطّى حـــدود الانحياز التقليـــدي، ليصبح تواطـــؤًا صريحًا، لا ينفع معه التـــذرع بالتحالفات أو الاعتبارات الاستراتيجية. فحين تصمت واشـــنطن عن المجازر، وتمنع صدور قرارات أممية تطالب بوقف العدوان، ثم ترسل شحنات جديدة من الأسلحة الثقيلة، فهي لا تكون مجرد وســـيط فاشل، بل طرفًا أصيلاً في النزاع.

قد يقول قائـــل إن إسرائيل تتحمل المســـؤولية الأولى، وهـــذا صحيح من حيث المبدأ. لكنّ المســـؤولية القانونية لا تتجزأ، ولا تسقط عن الذين يوفرون أدوات القتل. وها هي الأصوات تتعالى في أروقة الجامعات الأمريكية ومراكز الأبحـــاث وحتى داخـــل الكونغرس، مطالبة بمساءلة الإدارة الأمريكية على دورها، خاصة مـــع تصاعد الضغوط الدولية لفتح تحقيقات مســـتقلة، قد تصل إلى محكمة العدل الدولية.

ربما تراهن واشـــنطن على الزمن، وعلى طيّ صفحات المأساة مع الأيام. لكـــنّ التاريخ لا ينسى، ولا يســـامح بســـهولة. وســـتظل صور الأطفال الشـــهداء في غزة، والبيوت المدمّرة على رؤوس ساكنيها، تطارد كل من شارك في هذه الكارثة، ســـواء بالســـلاح أو بالصمت أو بالمواقف المزدوجة.

لقـــد آن الأوان لأن تعيـــد الولايات المتحـــدة النظـــر في سياســـتها تجاه هذا الصراع، وأن تتوقـــف عن تقديم الغطاء السياسي والعســـكري لدولة تنتهـــك القانـــون الـــدولي بوقاحة. فلا الاســـتراتيجية تـــبرّر المجازر، ولا التحالفات تشرّع الإبـــادة. وإذا كانت واشنطن تريد أن تحتفظ بما تبقى من صدقيتها في العالم، فعليها أن تختار: إما أن تكون دولة تُحترم فيها العدالة، أو أن تصبح شريكًا رسميًا في الجرائم ضد الإنسانية.

امام عجزه عن حسم الحرب في غزة

الحل العسكري خنجر في خاصرة نتنياهو

أصبحت حرب غـــزة بمثابة خنجر في الخـــاصرة بالنســـبة لنتنياهو، إذا أخـــرج نتنياهو خنجـــر الحرب فإن وضعه سيزداد ســـوءاً، وإذا بقي هذا الخنجر في جسد نتنياهو الجريح فإنه سيؤدي بلا شك إلى إسقاطه، نتنياهو الآن محاصر، ولا يريد وقف الحرب ولا يستطيع الاستمرار فيها، وربما تشكل حرب غزة نهاية قصة نتنياهو.

أوقفوا الحرب... نتنياهو يسقط

ويواجه نتنياهـــو عقبة كبيرة أمام وقف الحـــرب في غزة، تتمثل في الوزراء المتشـــددين في حكومته، وباعتبارهما وزيري الأمن الداخلي والمالية، يعارض إيتمار بن غفير وســـموتريتش بشدة وقف الحرب في غزة، كمـــا أن انتهاك وقف إطلاق النار واســـتئناف القتال قبل أســـبوعين جاء تحت ضغط من الوزراء المتشددين في حكومة نتنياهو. نتنياهو يدرك أن وقف الحرب سيؤدي إلى استقالة وزرائه المتشددين وحلفائه من الحكومة، ولذلك، من أجل الحفاظ على تماســـك حكومته ومنع انهيارها وإبعادها عن الســـلطة، فإنه يواصل الحـــرب في غزة حتـــى يبقى الأعضاء المتشددون في الحكومة وحتى لا تفقد الحكومة أغلبيتها.

موجة معارضة لاستمرار الحرب

ومن ناحية أخـــرى، تزايدت موجة المعارضـــة في الأراضي المحتلـــة مـــع اســـتمرار الحـــرب في غـــزة، وتتزايد الدعوات إلى العـــودة السريعة للأسرى الإسرائيليين من قطاع غـــزة وإنهاء الحرب في المنطقة في وقت فشـــل فيه الجيـــش الإسرائيلي، عـــلى الرغم من العمليات العســـكرية الواسعة في غزة على مدى الأشـــهر الثمانية عشر الماضيـــة، في إطـــلاق سراح الأسرى الإسرائيليين وواجه الفشل في هذه المهمة.

تزايـــد مســـتمر في أعـــداد القوات العســـكرية والأمنيـــة الإسرائيليـــة المعارضة للحرب على غزة

أعلنـــت القناة 13 مـــن التلفزيون الإسرائيـــلي أن 200 عضو من احتياط الوحدة الطبيـــة في الجيش الإسرائيلي وقعوا على رســـالة تطالـــب بإعادة الأسرى الإسرائيليين مـــن قطاع غزة وإنهاء الحرب في المنطقة.

وفي المقابل، أعلنت صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية أن 250 عميلا سابقا في الموســـاد أكدوا على ضرورة إعادة الأسرى الإسرائيليين ووقف الحرب في قطاع غزة.

وتتزايد الدعوات إلى العودة السريعة للأسرى الإسرائيليـــين من قطاع غزة وإنهاء الحـــرب في المنطقـــة في وقت فشـــل فيه جيش الاحتلال، على الرغم من العمليات العســـكرية الواسعة في غزة على مدى الأشـــهر الثمانية عشر الماضيـــة، في إطـــلاق سراح الأسرى الإسرائيليـــين وواجه الفشـــل في هذه المهمة.

تزايد الدعوات لإنهاء الحرب:

تتزايـــد الدعوات لإعـــادة الأسرى الإسرائيليين بسرعة مـــن قطاع غزة وإنهاء الحرب في هذه المنطقة في وقت فشـــل فيه جيش الاحتلال، على الرغم من العمليات العســـكرية الواسعة في غزة على مدى الأشـــهر الثمانية عشر الماضيـــة، في إطـــلاق سراح الأسرى الإسرائيليين إلا أنه واجه الفشل في هذه المهمة.

52 % من أنصـــار حكومة نتنياهو يوافقون على إنهاء الحرب:

نقلاً عـــن أحدث اســـتطلاع للرأي أجري بـــين الإسرائيليين، أعلنت القناة 12، شـــبكة التلفزيـــون الإسرائيلية، أن 52% مـــن الناخبـــين في الائتلاف الحكومي الحالي يؤيدون الاتفاق على إعـــادة الأسرى الإسرائيليين في قطاع غزة وإنهاء الحـــرب، بينما يعارضه 34%.

70 % مـن الإسـرائيليين لا يثقـون بنتنياهو:

أكد محلـــل الشـــؤون الإسرائيلية مأمـــون أبـــو عامـــر أن 70% من الإسرائيليـــين لا يثقـــون بالحكومة، وأضـــاف أبـــو عامر: نتنياهـــو يريد السيطرة على أجهزة الأمن الإسرائيلية ومنـــع توظيف وتعيين أي شـــخص يعارضه أو يعارض الإدارة الأمريكية، وهذا ما دفع المحللين السياســـيين إلى التعبير عـــن آرائهم والحديث عن عدم الرغبة في ربط القرارات «الإسرائيلية» بالحكومة الأمريكية.

عريضة احتجاجية تضم 1250 شخصًا:

وقعت 1250 عائلة من أسر السجناء على عريضة تطالب بالإفراج الفوري عن جميع السجناء، حتى لو كان ذلك على حساب وقف الحرب، وجاء في جزء من الرسالة أن «الحرب في هذه المرحلة تخدم في المقام الأول المصالح السياسية والشخصية للحكومة وليس المصالح الأمنية والوطنيـــة والاجتماعية للأمة والبلاد».

اتساع نطاق الاحتجاجات في الجيش:

أعلنت هيئة الإذاعـــة والتلفزيون الإسرائيلية أن أكثر من 150 جنديا من وحدات مختلفة في الجيش الإسرائيلي انضمـــوا إلى مجموعـــة الموقعين على عريضة تطالب بإنهاء الحرب وإعادة الأسرى، وقـــد أضاف هـــؤلاء الجنود مـــن وحـــدات مختلفة، بمـــا في ذلك لواء المظليين، وهيئـــة الأركان العامة للجيش، وقوات الكوماندوز البحرية، ووحدتي شـــيلدج وموران، تواقيعهم إلى هذه العريضـــة، وتطالب العريضة بوقف الحرب والتحرك الفوري لإعادة الأسرى الإسرائيليين.

وقف إطلاق النار المستحيل

ومن ناحية أخرى، وتحت الضغوط المحلية والدولية على حكومة نتنياهو لوقف الحرب، أعلـــن نتنياهو في الأيام القليلة الماضية عـــن رزمة مقترحاته لوقـــف إطـــلاق النار في غـــزة، ولكن هذه الحزمة المقترحـــة تبدو اقتراحاً مســـتحيلاً مـــن نتنياهـــو يهدف إلى تخفيف الضغوط لوقـــف الحرب، في واقع الأمـــر، إن الحزمة التي اقترحها نتنياهو لوقف إطـــلاق النار تفتقر إلى الاعتبار للواقع في غزة.

نـــشرت الميادين تفاصيـــل الوثيقة التـــي اقترحها الاحتـــلال الإسرائيلي بشأن وقف إطلاق النار في غزة، والتي تم تسليمها للوسطاء وحركة حماس، ويتضمن هذا المقـــترح إطلاق سراح الأســـير الإسرائيلي الأمريكـــي إيدان ألكســـندر في اليـــوم الأول من الاتفاق كخطوة خاصة تجاه أمريكا.

وتتضمن الوثيقـــة المقترحة أيضًا إطارًا لوقف إطلاق النـــار المؤقت لمدة 45 يومًا، والذي من شـــأنه أن يشمل وقف العمليات العســـكرية، وإدخال المساعدات الإنسانية، وتبادل الأسرى بين الجانبـــين، ويدعو الاقتراح إلى نزع الســـلاح في قطاع غزة وإنشـــاء آلية لضمان وصول المساعدات إلى المدنيين فقـــط، ويؤكد عـــلى أن إطلاق سراح السجناء يجب أن يتم دون استعراض أو أي احتفال عام.

ويتضمـــن العرض إطـــلاق سراح خمســـة أسرى إسرائيليـــين أحياء في اليوم الثانـــي مقابل إطلاق سراح 66 أسيراً فلســـطينياً محكومين بالسجن المؤبد و611 أسيراً من قطاع غزة، أما اليوم الثالث من المفاوضات فسيكون حول نزع السلاح وإعلان وقف إطلاق النار الدائم، وبعد إطلاق سراح خمسة أسرى بموجـــب هذا الاقـــتراح، الذي يتضمن إدخال المســـاعدات والمعدات اللازمة لإيـــواء اللاجئين في قطاع غزة، سيبدأ الجيش الإسرائيلي إعادة انتشاره في منطقة رفح وشـــمال قطاع غزة، في اليوم الســـابع، ستفرج حماس عن أربعة أسرى مقابل 54 أسيرًا فلسطينيًا محكومًا عليهم بالســـجن المؤبد و55 معتقلًا بعـــد 7 أكتوبر 2023، في اليوم العاشر، ستقدم حماس معلومات عن جميـــع الأسرى الإسرائيليين الأحياء المتبقين مقابل معلومات عن الأسرى الفلسطينيين.

وبموجـــب هذا الاقتراح، ستســـلم حماس جثث 16 أسيراً إسرائيلياً قتيلاً في اليوم العشريـــن مقابل جثث 160 شهيداً فلســـطينياً، وتتم عملية تبادل الأسرى في يوم واحد.

ويتضمن هـــذا المقـــترح إمكانية تمديد وقـــف إطلاق النـــار المؤقت في حال التوصل إلى اتفـــاق بين الجانبين بـــشروط محددة، وســـتواصل مصر وقطر والولايات المتحدة أيضًا جهودها لضمان استكمال المفاوضات والتوصل إلى اتفـــاق نهائي، في حـــين قال أحد قيادات حمـــاس لصحيفـــة العربي الجديد: «إن المقـــترح المقدم مرفوض من كل الفصائل وغير قابل للتفاوض لأنه يدعو إلى نزع سلاح المقاومة، كما أنه لا يذكر شـــيئا عن انتهاء الحرب وانســـحاب جيش الاحتلال من كامل قطاع غزة». وقـــال: «هناك مخطط أمريكـــي إسرائيلي لســـحب بطاقات الأسرى من المقاومـــة، وهدفه تنفيذ خطة الرئيس الأمريكـــي لإخلاء غزة وتهجير سكانها»، حيث يراهن رئيس الوزراء الإسرائيـــلي بنيامين نتنياهو والرئيس الأمريكي دونالد ترامب على مصير الأسرى.

إسرائيل تلوّح بـ«توغل شامل» في غزة:

خطة لتقسيم المدينة وتصعيد الضغط العسكري

يستعد الجيش الإسرائيلي لتنفيذ «توغل واسع» جديد في قطاع غزة يقضي بتقسيم المدينة وضرب البنية الإدارية لحماس، في وقت أعاد فيه نتنياهو تأكيد موقفه الرافض لوقف الحرب مقابل إبرام صفقة شاملة تؤدي للإفراج عن جميع الرهائن.

يستعد الجيش الإسرائيلي لتنفيذ «توغل كبير وواسع» جديد في قطاع غزة، يتضمن توسيع العمليات البرية وتقطيع أوصال مدينة غزة، وذلك ضمن ما وصفه بـ«استراتيجية محدثة تهدف إلى تقويض قدرة حماس على السيطرة على القطاع»، بالتوازي مع محاولة الضغط على قيادة الحركة في إطار المفاوضات بشأن تبادل الأسرى، بحسب ما أفاد تقرير لموقع «والا»، يوم الأحد الماضي.

يأتي ذلك فيما خرج رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مساء السبت الماضي، بخطاب مسجّل، وسط تصاعد الجدل الداخلي حول جدوى استمرار الحرب في غزة، في ظل تزايد الضغط الشعبي لاستعادة الرهائن. وأعاد نتنياهو من خلاله تثبيت مواقفه التقليدية: لا وقف للحرب، لا صفقة في الظروف الحالية، ولا انسحاب دون «حسم عسكري شامل».

وبحسب موقع «والا»، فإن «الجيش يواصل عملياته العسكرية المكثفة في شمال وجنوب ووسط قطاع غزة، من الجو والبحر والبر»، مشيرًا إلى أن الخطة الجديدة تهدف إلى «بتر المدينة إلى قسمين، ما سيؤدي إلى فقدان حماس لأكثر من خمسين بالمئة من الأرض التي تسيطر عليها».

وبحسب التقرير، فإن الجيش الإسرائيلي «نفذ منذ استئناف الحرب على غزة نحو 1300 غارة جوية، قُتل خلالها أكثر من 400 عنصر في فصائل المقاومة، من بينهم قادة كتائب وسرايا ومواقع قيادية حساسة»، لافتًا إلى أن «القوات تسيطر على مناطق مثل محور موراغ، وأجزاء جديدة من رفح، وحي الدرج والتفاح».

وفي ظل الجمود السياسي، قال مصدر أمني إن «الضغط العسكري هو أداة لإجبار قيادة حماس على العودة للمفاوضات من أجل إطلاق سراح الأسرى»، مشددًا على أن «يتم التنسيق بشكل دقيق مع مديرية شؤون الأسرى والمفقودين لتجنب تنفيذ عمليات في مناطق يعتقد أن الأسرى محتجزون فيها».

وأضاف التقرير أن «الجيش الإسرائيلي ينفذ عمليات تدمير منظمة لبنى تحتية عبر أدوات هندسية ثقيلة قادرة على تدمير أحياء كاملة، بما في ذلك منشآت تحت الأرض»، مشيرًا إلى أن «الهجمات تُنفذ بدقة عالية ضد أهداف حددها الجيش مسبقًا»، ضمن ما وصف بأنها «عمليات دعم ناري قريب للقوات البرية المنتشرة في الميدان».

كما ذكر التقرير أن التوغل المستقبلي سيتطلب «تجنيدًا واسعًا لقوات الاحتياط، وسحب وحدات من جبهات أخرى مثل الشمال (لبنان وسوريا) والضفة الغربية»، إلى جانب «توزيع المساعدات الإنسانية مباشرة عبر شركات أميركية لتقويض سيطرة حماس المدنية».

في المقابل، أشار التقرير إلى أن «قيادة حماس فوجئت بشدة استئناف العمليات العسكرية بعد انهيار وقف إطلاق النار»، وأضاف أن الحركة تركّز حاليًا على تكتيكات الاستنزاف، بما يشمل زرع العبوات الناسفة، عمليات القنص، إطلاق الصواريخ، وتجنّب المواجهة المباشرة، مع اعتماد أسلوب الرصد الدقيق لتحركات الجيش واستغلال الثغرات الأمنية لتنفيذ هجمات».

وبحسب التقرير، فإن حركة «حماس» قررت، بعد استئناف الحرب، «الحفاظ على قوامها القتالي البالغ نحو 20 ألف عنصر، معظمهم غير متمرسين في القتال، وذلك تحضيرًا لأي توغل بري موسع». وأضاف التقرير أن الحركة تكتفي حاليًا بـ«عملية ترميم، وتجنيد عناصر جدد، وتنفيذ عمليات حرب عصابات تعتمد على فرص عملياتية أو أخطاء من الجانب الإسرائيلي».

ووفق التقرير، «لا ينفذ عناصر حماس هجماتهم إلا عندما يرون فرصة لتحقيق نتائج»، مشيرًا إلى أن «ذلك يشمل إطلاق صواريخ مضادة للدروع، عمليات قنص، تفجير عبوات ناسفة، وإطلاق صواريخ قصيرة المدى». وأضاف أن «القوات الإسرائيلية في الميدان نادرًا ما ترصد المسلحين مباشرة، حيث يختفون في الغالب فور تنفيذ العمليات».

وأوضح التقرير أن «حماس تحاول خلق واقع ميداني تُظهر فيه أنها غير حاضرة بصفة دائمة ولا تنخرط في مواجهات مباشرة، بل تخلق أجواء شبه هادئة نسبيًا، ثم تعود للهجوم»، مضيفًا: «على الأرض، يتولى عناصر حماس مراقبة تحركات القوات، وجمع المعلومات الاستخبارية، وتحليل أنماط العمل، والبحث عن نقاط الضعف، وتنفيذ عمليات هجومية من مسافة آمنة».

وذكر أن «إسرائيل لا تتوقع من العملية الحالية إسقاط حماس بشكل نهائي، بل تعتبرها تمهيدًا للمرحلة المقبلة: إما الضغط لإبرام صفقة تشمل إطلاق سراح نحو 10 أسرى أحياء و15 جثمانًا، أو الشروع في الهجوم النهائي على كامل القطاع، عبر فرض سيطرة ميدانية وتوزيع المساعدات الإنسانية من خارج إدارة حماس»، على حد تعبير الموقع.

ووفق التصور المطروح إسرائيليا في أعقاب خطاب نتنياهو، مساء السبت، بحسب محللين إسرائيليين، فإن المرحلة التالية من الحرب على غزة قد تتضمن «السيطرة الكاملة على القطاع واحتلاله من أجل البقاء فيه، وتوزيع المساعدات الإنسانية من خلال شركة أميركية، وخنق قدرة حماس على الحكم من الزاوية المدنية والإدارية».

بدوره، جدد وزير المالية والوزير في وزارة الأمن، بتسلئيل سموتريتش، السبت، تصريحاته التحريضية الداعية إلى استمرار حرب الإبادة في قطاع غزة، واحتلاله بالكامل، وفرض حكم عسكري فيه. وجاءت تصريحات سموتريتش، في منشور عبر حسابه على منصة «إكس»، تعليقا على خطاب نتنياهو، الذي أدلى به السبت.

وكتب سموتريتش: «سيدي رئيس الحكومة، لحديثك هذا المساء عن ضرورة إنهاء هذه الحرب بالنصر معنى واضح؛ يجب تغيير نهج الحرب، والتوجه نحو احتلال كامل لقطاع غزة دون خوف من إدارة عسكرية إذا لزم الأمر». وأضاف «يجب تدمير حماس، وضمان ألا تشكل غزة تهديدًا أبدًا على دولة إسرائيل».

خفايا التقارب الإيراني السعودي:

تحوّل استراتيجي أم تحدٍّ جديد للمشروع الصهيوني؟

محمد بن محمود

في تطوّر دبلوماسي لافت، حطّ وزير الدفاع السعودي، الأمير خالد بن سلمان، رحاله في طهران منتصف الشهر الجاري، في زيارة رسمية هي الأولى من نوعها على هذا المستوى منذ انقطاع العلاقات بين البلدين عام 2016. حمل الوزير رسالة شخصية من الملك سلمان بن عبد العزيز إلى المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، واضعًا بذلك حجرًا جديدًا في مسار المصالحة الذي انطلق قبل عامين بوساطة صينية. هذا الحدث، وإن بدا في ظاهره بُعدًا دبلوماسيًا محضًا، فإنه في العمق يحمل دلالات تتعدى البُعدين الثنائي والإقليمي، لتلامس عمق الصراع الجيوسياسي في المنطقة، وخصوصًا المشروع الصهيوني الذي بنى جزءًا من تمدده على سياسة «فرّق تسد» بين القوى الإقليمية الكبرى.

زيارة في توقيت حساس

يأتي توقيت الزيارة في ظل تصعيد إيراني واضح، ووسط أجواء من الترقب قبيل المحادثات الأمريكية-الإيرانية في روما حول البرنامج النووي. وهو ما دفع مراقبين إلى اعتبار هذه الخطوة السعودية بمثابة «إعادة تموضع استراتيجي»، تستبق به الرياض أي ترتيبات قد تُعقد من خلف ظهرها على طاولة المفاوضات الدولية.

ويرى محللون أن الزيارة تحمل رسائل مزدوجة: أولها، أن السعودية ترفض أن تُهمّش في معادلات الأمن الإقليمي، خصوصًا في ظل التغيرات السريعة في موازين القوى. وثانيها، أنها باتت ترى في تقليص التوتر مع إيران خطوة ضرورية لحماية مصالحها الاقتصادية والأمنية، خاصة في ظل التهديدات المتكررة التي تطال الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن من قبل جماعة الحوثي، الذراع الإيرانية في اليمن.

من العداء إلى الحوار: مسار التحوّل

طوال سنوات، شكّلت العلاقات بين الرياض وطهران واجهة لصراع النفوذ الإقليمي في الخليج واليمن وسوريا ولبنان. غير أن الديناميات الإقليمية والدولية المتغيرة، ولا سيما التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، دفعت الدولتين إلى مراجعة استراتيجياتهما.

مراقبون يرون أن السعودية، التي لم تعد تجد في واشنطن الضامن الكامل لأمنها، خاصة بعد الضربات الحوثية المتكررة على منشآتها النفطية، بدأت تبتعد تدريجيًا عن سياسة التصعيد. فالخطر اليوم لم يعد يتمثل فقط في التهديدات التقليدية، بل أيضًا في الأعباء الاقتصادية والسياسية لأي مواجهة مفتوحة في منطقة متخمة بالتصعيد.

في المقابل، ترى طهران في هذا التقارب فرصة نادرة لفك العزلة الإقليمية، وكسر الطوق المفروض عليها منذ عقود. كما تأمل في استثمار الانفتاح مع السعودية لتخفيف الضغوط الغربية المتعلقة ببرنامجها النووي، ولاستعادة دورها في إعادة تشكيل توازنات المنطقة من بوابة «الشراكة لا المواجهة».

التقارب من بوابة اليمن

من الملاحظ أن الملف اليمني كان حاضرًا بقوة في زيارة الأمير خالد بن سلمان إلى طهران، إذ رافقه السفير السعودي لدى اليمن محمد آل جابر، وهو ما يكشف أن الرياض تسعى لتحييد جبهة اليمن، التي تحوّلت إلى ساحة استنزاف عسكري واقتصادي على مدى سنوات.

يرى مراقبون أن التحول السعودي تجاه إيران يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتعقيدات المشهد اليمني، خصوصًا بعد أن بدأت واشنطن في تنفيذ ضربات جوية على مواقع الحوثيين في مارس الماضي، ردًا على هجماتهم على الملاحة الدولية. هذه الهجمات، التي نُفذت بدعوى التضامن مع غزة، أعادت تذكير السعودية بأن أي تصعيد غير محسوب قد يُشعل المنطقة برمتها، ويعرّض منشآتها الحيوية للخطر.

وفي ضوء ذلك، يبدو أن الرياض بدأت تقتنع بأن طريق التهدئة يمر عبر طهران، وأن أمنها الداخلي لا يمكن أن يتحقق دون اتفاقات واضحة مع الجار الشرقي.

ما بعد واشنطن: استقلالية في القرار

الزيارة التي سبقت زيارة طهران، والتي قام بها بن سلمان إلى واشنطن في فيفري الماضي، لم تكن بعيدة عن هذا السياق. فقد بحث خلالها مع المسؤولين الأمريكيين سبل التعاون الدفاعي، لكن مؤشرات عدة أكدت أن السعودية باتت تنحو نحو تنويع تحالفاتها، بل والبحث عن هامش أكبر من الاستقلالية في القرار السياسي والأمني.

يرى مراقبون أن أحد أسباب هذا التحوّل السعودي هو إدراك المملكة أن الولايات المتحدة، المنهمكة في صراعات عالمية كأوكرانيا والتوتر مع الصين، لم تعد تولي الشرق الأوسط نفس الأهمية السابقة. وهذا ما جعل الرياض تتحرك لتعزيز مكانتها كقوة إقليمية ذات تأثير مباشر، وقادرة على بناء علاقاتها مع مختلف الأطراف، بمن فيهم خصوم الأمس.

تهديد للمشروع الصهيوني؟

على الرغم من أن الخطاب الرسمي الإسرائيلي نادرًا ما يتحدث عن تطورات العلاقات بين السعودية وإيران، إلا أن مصادر قريبة من دوائر القرار في تل أبيب لا تخفي قلقها من هذا التقارب المتنامي بين القوتين الإقليميتين.

يرى مراقبون أن المشروع الصهيوني في المنطقة قام -إلى حد كبير- على مبدأ تفتيت المحيط الإقليمي، وتعميق الانقسامات الطائفية والسياسية بين دوله. وبالتالي، فإن أي تقارب بين قوى وازنة مثل السعودية وإيران يُفقد هذا المشروع واحدة من أهم أدواته.

تخشى «إسرائيل» أن يؤدي هذا التقارب إلى صياغة معادلة أمنية جديدة، يُقصى فيها الدور الإسرائيلي أو يُحجّم، خصوصًا إذا ما توسّع التنسيق بين طهران والرياض ليشمل ملفات مثل القضية الفلسطينية أو الأمن البحري.

ويخشى صناع القرار في تل أبيب من أن أي تفاهم سعودي إيراني قد يُترجم إلى موقف موحد في المحافل الدولية، أو دعم أكثر وضوحًا لفصائل المقاومة، خصوصًا إذا ما استمرت الحرب على غزة، التي شكّلت نقطة تقاطع نادرة بين مواقف البلدين.

من الوساطة الصينية إلى الاستراتيجية الخليجية الجديدة

منذ إعلان اتفاق بكين في مارس 2023، الذي رعته الصين، بدت ملامح خارطة سياسية جديدة تتشكل في المنطقة. فالصين، التي تسعى لفرض نفسها كقوة عالمية بديلة، وجدت في تقريب المسافات بين الرياض وطهران مدخلًا لتعزيز نفوذها في الخليج، وهو ما يصب أيضًا في مصلحة الدولتين اللتين باتتا تدركان أن الاعتماد على واشنطن وحدها لم يعد خيارًا آمنًا.

ويشير مراقبون إلى أن الرهان السعودي على بناء علاقات مستقرة مع إيران، لا ينفصل عن استراتيجية خليجية أوسع تهدف إلى إعادة ترتيب الأوراق، وتقليص الاعتماد على الحماية الأمريكية، وتثبيت الأمن من داخل الإقليم لا من خارجه.

التحديات المقبلة: تقارب هش أم شراكة مستدامة؟

رغم هذا الزخم الدبلوماسي، يبقى مستقبل العلاقات السعودية الإيرانية رهينًا بجملة من التحديات، أبرزها:الملف النووي الإيراني: إذا ما تصاعد التوتر بين طهران وواشنطن، فقد تجد السعودية نفسها مضطرة للانحياز، ما قد يهدد كل المكتسبات المحققة.

المليشيات المرتبطة بإيران في المنطقة: لا يزال هناك توجس سعودي من أذرع إيران في اليمن والعراق ولبنان، وهي عناصر قد تستخدمها طهران كورقة ضغط عند الحاجة.

الاختلافات العقائدية العميقة: رغم التقارب السياسي، فإن الفجوة المذهبية ما تزال قائمة، وتغذّيها أطراف خارجية تسعى لإعادة الصراع إلى الواجهة.

وفي العموم فان التقارب الإيراني السعودي ليس مجرد تقارب بين بلدين، بل هو حدث استراتيجي قد يعيد تشكيل المعادلات الإقليمية برمتها. فبينما تسعى السعودية إلى حماية أمنها وضمان استقرارها الاقتصادي، تأمل إيران في كسر طوق العزلة واستعادة دورها كلاعب أساسي في المنطقة.

وبينما تقف إسرائيل تراقب هذا المشهد بحذر، يبدو أن المنطقة مقبلة على مرحلة جديدة، لا يُستبعد أن تكون أكثر توازنًا، وأقل قابلية للاختراق الخارجي، وهو ما يمثل تحديًا حقيقيًا للمشروع الصهيوني الذي طالما ازدهر على وقع الانقسام والتوتر.

لتفجير المفاوضات وإطالة حرب الإبادة

الصهاينة يتمسكون بـ»خبث» بنزع سلاح المقاومة

محمد بن محمود

في خضم الجهود الدولية المتعثرة لإيجاد مخرج سياسي من حرب الإبادة التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023، يعود إلى الواجهة مجددًا ما بات يُعرف بمطلب نزع سلاح المقاومة، وهو طرح لطالما روّجت له إسرائيل كشرط مسبق لأي اتفاق تهدئة طويل الأمد أو تسوية دائمة.

هذا المطلب الذي يبدو في ظاهره شرطًا أمنيًا من طرف الاحتلال، يخفي في جوهره نية مبيتة لإجهاض أي مسار تفاوضي جاد، وتحويل النقاشات إلى حلقة مفرغة، الهدف منها إطالة أمد الحرب، واستنزاف المقاومة الفلسطينية، وتمديد أمد الاحتلال تحت مسمى الضمانات الأمنية.

تكتيك تفاوضي لتعطيل الحلول

يرى مراقبون أن الإصرار الإسرائيلي المتجدد على نزع سلاح المقاومة في غزة ليس جديدًا، بل هو جزء من استراتيجية إسرائيلية معتمدة منذ سنوات، قوامها تحويل أي مسار تفاوضي إلى اشتراطات تعجيزية تصب في مصلحة تل أبيب وتُفرغ أي اتفاق محتمل من مضمونه.

فمنذ مفاوضات ما بعد عدوان عام 2014، مرورًا بمبادرات ما بعد مسيرات العودة، وحتى المبادرات التي طُرحت خلال معركة سيف القدس في ماي 2021، ظلت إسرائيل تشترط نزع السلاح كشرط أساسي لأي تهدئة دائمة، رغم إدراكها الكامل أن هذا المطلب غير واقعي ولا يحظى بأي قبول شعبي أو فصائلي فلسطيني.

وبحسب تقارير عبرية، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو شدد، في أكثر من اجتماع أمني مؤخرًا، على أن أي تسوية مع غزة يجب أن تتضمن ضمانات كاملة لتجريد حماس من قدراتها العسكرية، وهو ما رُفض تمامًا من قبل الحركة، التي تعتبر أن سلاحها حق مشروع في مقاومة الاحتلال، وفق تصريحات متكررة لقادتها.

شرعية المقاومة في القانون الدولي

من الناحية القانونية، فإن المطالبة بنزع سلاح فصائل المقاومة لا تستند إلى أي سند قانوني دولي. فبحسب اتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني، فإن للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الحق في مقاومته بكافة الوسائل، بما في ذلك المقاومة المسلحة.

وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها لعام 1973، أن كفاح الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي من أجل ممارسة حق تقرير المصير مشروع، ويحق لتلك الشعوب استخدام جميع الوسائل المتاحة، بما فيها الكفاح المسلح.

ومن هذا المنطلق، فإن الدعوة لتجريد المقاومة الفلسطينية من سلاحها، لا تُعد فقط غير واقعية، بل تمثل تجاهلاً متعمّدًا للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، وخصوصًا في ظل غياب أي ضمانات فعلية لانسحاب الاحتلال أو قيام دولة فلسطينية مستقلة.

سلاح المقاومة: درع ردع لا مشروع حرب

أثبتت التجارب أن المقاومة الفلسطينية خلال العقود الماضية لم تكن أبدًا من يبدأ التصعيد العسكري. فالحروب التي شنتها إسرائيل على غزة في أعوام 2008 و2012 و2014، وأخيرًا منذ أكتوبر 2023، كانت بقرارات إسرائيلية تهدف لتحقيق مكاسب سياسية وأمنية، ولم تكن المقاومة الفلسطينية هي من بدأ أيًا من تلك الحروب.

ويرى محللون أن سلاح المقاومة شكّل رادعًا حقيقيًا للاحتلال، ومنع إسرائيل من تنفيذ عمليات برية شاملة كانت قد تُفضي إلى إعادة احتلال غزة، وهو ما تؤكده الخسائر الكبيرة التي تكبدتها وحدات النخبة الإسرائيلية في التوغلات المحدودة في عمق القطاع.

كما أن امتلاك المقاومة لتقنيات صاروخية متطورة نسبيًا مكّنها من فرض معادلات ردع جديدة، أجبرت تل أبيب على التفكير ألف مرة قبل تنفيذ أي خطوة على الأرض. وهذا يفسر السعي المحموم لنزع السلاح لا بهدف السلام، بل لتحييد قدرة الفلسطينيين على الرد.

مخطط إسرائيلي مستمر

منذ بداية الحرب الأخيرة، لم تُخفِ إسرائيل هدفها في تفكيك بنية المقاومة، سواء عبر القصف المكثف، أو التوغل الميداني، أو الضغوط السياسية والدبلوماسية عبر حلفائها الغربيين. ورغم المجازر التي ارتُكبت بحق المدنيين، لم تنجح إسرائيل في تحقيق هذا الهدف، بل أثبتت الفصائل الفلسطينية قدرتها على الصمود والمواجهة.

ووفق تقييمات استخباراتية غربية، فإن قدرات حماس العسكرية لم تنهَر كما كانت تأمل إسرائيل، بل بقيت المقاومة قادرة على توجيه ضربات موجعة في عمق المستوطنات، بل وتوسيع مدى نيرانها إلى ما بعد تل أبيب، وهو ما دفع القيادة الإسرائيلية إلى إعادة النظر في خياراتها الميدانية.

السيناريو اللبناني مجددًا؟

يشير بعض المحللين إلى أن إسرائيل تحاول تكرار السيناريو الذي فرضته بعد حرب تموز 2006 في لبنان، حين طالبت المجتمع الدولي بضمانات لنزع سلاح حزب الله. إلا أن هذا السيناريو فشل، بل أفرز وضعًا مغايرًا تمامًا، حيث تحوّل حزب الله إلى قوة ردع إقليمية معترف بها.

وتسعى إسرائيل اليوم، مدفوعة بضغوط داخلية وصعود تيارات يمينية متطرفة، لتطبيق النموذج ذاته في غزة، رغم اختلاف السياقات. فالبيئة الجغرافية، والسياسية، والديموغرافية في القطاع مختلفة تمامًا، والجهوزية الشعبية للمقاومة الفلسطينية تفوق كل التقديرات.

الرفض الفلسطيني القاطع

الموقف الفلسطيني إزاء هذا المطلب واضح وصريح: لا يمكن لأي فصيل، وخاصة حركة حماس، أن يقبل بنزع سلاحه طالما أن الاحتلال لا يزال قائمًا، والاستيطان مستمرًا، والحقوق الوطنية لم تُلبَّ. فالمقاومة ليست خيارًا تكتيكيًا، بل استراتيجية وجودية مرتبطة بواقع الاحتلال وسياساته.

وقد أكدت مصادر سياسية فلسطينية أن الوفد المفاوض في جولات القاهرة والدوحة رفض بشكل قاطع إدراج أي بند يتعلّق بنزع سلاح المقاومة أو حتى الحديث عن مستقبلها العسكري، وأصرّ على أن البحث في مثل هذه القضايا لا يمكن أن يتم قبل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، ورفع الحصار، والبدء في عملية إعادة إعمار حقيقية، وضمانات دولية لعدم تكرار العدوان.

دور الأطراف الإقليمية والدولية

تشير مصادر دبلوماسية مطلعة إلى أن بعض العواصم الغربية تحاول الدفع بمقترحات تشمل نزعًا تدريجيًا للسلاح مقابل تسهيلات اقتصادية، وهو ما رفضته الفصائل الفلسطينية بشكل مباشر. وقد أوضح مسؤولون قطريون ومصريون في لقاءاتهم مع الجانبين أن أولوية المرحلة الراهنة يجب أن تتركز على وقف العدوان وتبادل الأسرى، لا على هندسة معادلات أمنية تخدم مصالح إسرائيل وحدها.

في السياق نفسه، يُنظر إلى الحراك الإيراني-السعودي الأخير، والتقارب الإقليمي بين قوى كانت على خلاف، كعامل جديد قد يعزز فكرة أن زمن الهيمنة الإسرائيلية المطلقة على طاولة المفاوضات قد ولّى، وأن موازين القوى بدأت تميل ولو جزئيًا لصالح المقاومة.

حسابات ما بعد الحرب

بعيدًا عن اللحظة الراهنة، فإن مستقبل سلاح المقاومة سيظل مرتبطًا بتطورات ما بعد الحرب. فإذا فشلت إسرائيل في تحقيق أهدافها العسكرية، فإن ذلك سيعزز موقع المقاومة سياسيًا وميدانيًا، وسينقلها من مرحلة الدفاع إلى مرحلة تثبيت معادلات قوة جديدة في المنطقة.

أما إذا تمكنت إسرائيل، بمساعدة ضغوط دولية، من فرض ترتيبات أمنية على القطاع تفضي إلى تحييد سلاح المقاومة، فإن ذلك سيُعد انتصارًا كبيرًا لها، لكنه سيكون مؤقتًا، لأن مثل هذا الاتفاق سيولد في بيئة مرفوضة شعبيًا وسياسيًا، وقد يحمل في طياته بذور انفجار مستقبلي ... وفي المحصلة، فإن مطلب نزع سلاح المقاومة ليس سوى فخ تفاوضي إسرائيلي هدفه شلّ قدرة الفلسطينيين على الدفاع عن أنفسهم، وتمديد أمد الاحتلال بحجة الأمن. وهو طرح يتجاهل جوهر القضية الفلسطينية، ويقفز على واقع الاحتلال، ويعكس سعي إسرائيل لإبقاء الفلسطينيين في حالة خضوع دائم.

وإزاء هذا الواقع، فإن أي مفاوضات جدية لا يمكن أن تنجح ما لم تُعالج جذور الصراع المتمثلة في إنهاء الاحتلال، ووقف الاستيطان، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حقه في مقاومة المحتل بكل الوسائل التي يقرها القانون الدولي.

وفق الصليب الاحمر الدولي

غزة جحيم على الارض واختبار لضمير العالم

في تصريح هو الأشد من نوعه، أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن غزة أصبحت «جحيمًا على الأرض»، هذا التوصيف ليس مجرد استعارة عاطفية، بل هو صورة دقيقة وحقيقية لحجم الكارثة الإنسانية التي تشهدها هذه البقعة الصغيرة من العالم.

فمنذ أشهر، يتعرض قطاع غزة لقصف متواصل ومنهجي من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي، أسفر عن استشهاد عشرات الآلاف من المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال، كما تم استهداف البنية التحتية الحيوية من مستشفيات ومدارس ومحطات مياه وكهرباء ومراكز إغاثة، ولم تسلم حتى الأماكن المقدسة وفرق الإسعاف والصحفيين والمنظمات الإنسانية من هذا العدوان الهمجي.

غزة تحت الحصار والإبادة المنهجة

منذ أكثر من 17 عامًا، تخضع غزة لحصار شامل من قبل الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن ما يجري مؤخرًا يتجاوز مفهوم الحصار أو الحرب التقليدية، ليصل إلى مستوى الإبادة المنظمة لشعب بأكمله، استهداف المدارس والجامعات والمراكز الصحية وتدمير النظام الصحي ومنع الغذاء والدواء، هي مؤشرات واضحة على جريمة غير مسبوقة قد ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية وفقًا للعديد من خبراء القانون الدولي.

جرائم حرب موثقة ومنتشرة

وفقًا لتقارير ميدانية وصور الأقمار الصناعية ومقاطع الفيديو الموثقة من قبل وسائل إعلام عالمية مثل واشنطن بوست والجزيرة وبي بي سي، ارتكب جيش الاحتلال انتهاكات جسيمة بحق المدنيين في غزة، بما في ذلك حرق المنازل عمدًا، إطلاق النار المباشر، وتجويع السكان كوسيلة حرب.

وحسب اتفاقيات جنيف، يُعتبر استهداف المدنيين وتدمير الممتلكات ومنع المساعدات الإنسانية جرائم حرب صريحة، كما أن المحكمة الجنائية الدولية (ICC) لديها الصلاحية للتحقيق في هذه الجرائم، إلا أن الضغوط السياسية الغربية حالت دون أي تحرك فعال حتى الآن.

تصريحات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي عادةً ما تعتمد لغة دبلوماسية حيادية، تعكس عمق الكارثة، حين يصف هذا الجسم الدولي المحايد الوضع بأنه «جحيم»، فهذا يعني أن الجرائم تجاوزت كل الخطوط الحمراء.

لكن المقلق أكثر هو صمت كثير من الحكومات، وخصوصًا الغربية التي تدّعي الدفاع عن حقوق الإنسان، ففي الوقت الذي تُدان فيه دول صغيرة على أبسط الانتهاكات، يُمنح الاحتلال الإسرائيلي غطاءً سياسياً لارتكاب المجازر دون حساب.

مظلومية الشعب الفلسطيني: قصة تتكرر ولكنها تُهمّش

رغم كل الظروف القاسية، لا يزال الشعب الفلسطيني صامدًا، النساء اللواتي يلدن أطفالهن تحت الخيام، والأطفال الذين يُولدون ويموتون تحت الأنقاض، والأطباء الذين يجرون العمليات الجراحية بلا أدوات؛ جميعهم شواهد على مظلومية لا توصف.

المأساة لا تقتصر على القصف فقط، بل تشمل التعتيم الإعلامي، والتحيّز في السردية، وحذف الصوت الفلسطيني من وسائل التواصل، بينما يُقدَّم الاحتلال كمعتدى عليه، يُشيطن الضحايا ويُمنع إيصال روايتهم للعالم.

مسؤولية المجتمع الدولي: لا لمشاهدة الجريمة بصمت

لم يعد هناك أدنى شك بأن ما يحدث في غزة هو كارثة إنسانية بكل المقاييس، وعلى المجتمع الدولي – من الأمم المتحدة، إلى المنظمات الحقوقية، إلى الإعلام، إلى الشعوب الحرة – أن يتحرك فورًا.

المطالبة بوقف العدوان، ورفع الحصار، وضمان دخول المساعدات الإنسانية، ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم، هي مطالب بديهية لأي نظام يدّعي الإنسانية.

تصريحات الصليب الأحمر حول تحوّل غزة إلى «جحيم على الأرض» ليست مجرد تحذير، بل وثيقة تاريخية قد تُستخدم يومًا كدليل على جرائم القرن، الجرائم التي بدأت بالقصف والحصار، واستمرت بصمت العالم.

وبحسب إحصائيات المكتب الإعلامي الحكومي في غزة فقد عكست حصيلة الحرب الإجمالية من ضحايا ودمار حجم الكارثة الإنسانية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، وكانت على النحو التالي:

إحصائيات مرعبة

- 563 يوما من الحرب
- أكثر من 12,000 مجزرة ارتكبها الجيش الإسرائيلي بحق المدنيين.
- أكثر من 62,000 قتيل ومفقود، بينهم أكثر من 11,000 مفقود لم يصلوا إلى المستشفيات أو مصيرهم لا يزال مجهولا.
- 51,065 قتيلا وصلوا إلى المستشفيات، وفقا لوزارة الصحة.
- 2,172 عائلة فلسطينية تم إبادتها بالكامل، ليتم محوها من السجل المدني، مع قتل الأب والأم وجميع أفراد الأسرة (أكثر من 6,180 قتيلا)
- أكثر من 5,070 عائلة فقدت جميع أفرادها باستثناء فرد واحد فقط، ليتجاوز عدد الضحايا من هذه العائلات 9,280 قتيلا.
- أكثر من 18,000 طفل قتلتهم القوات الإسرائيلية.
- 281 رضيعا ولدوا وقتلوا خلال الحرب.
- 892 طفلا قتلوا وهم دون العام الأول من العمر.
- 52 شخصا فقدوا حياتهم بسبب سوء التغذية ونقص الغذاء، غالبيتهم من الأطفال.
- 17 شخصا ماتوا نتيجة البرد القارس في خيام النزوح، بينهم 14 طفلا.
- أكثر من 12,400 امرأة قتلت برصاص االقوات الإسرئيلية.
- 1,402 قتيلا من الطواقم الطبية والإعلامية استهداف الطواقم الطبية والإعلامية
- 1,402 قتيلا من الطواقم الطبية قتلتهم القوات الإسرائيلية.
- 113 قتيلا من الدفاع المدني.
- 211 صحفيا استهدفتهم القوات الإسرائيلية ما أسفر عن مقتلهم.
- 748 قتيلا من شرطة وعناصر تأمين المساعدات.

جرائم ومقابر جماعية

- 7 مقابر جماعية أقامتها القوات الإسرائيلية داخل المستشفيات.
- 529 قتيلا تم انتشالهم من هذه المقابر الجماعية.

الجرحى والمصابون

- 116,505 جريحا ومصابا وصلوا إلى المستشفيات.
- 17,000 جريحا بحاجة إلى تأهيل طويل الأمد.
- 4,700 حالة بتر، منها 18% من الأطفال.

أوضاع النازحين..

- كثر من 2 مليون نازح في القطاع.
- 111,000 خيمة أصبحت غير صالحة للسكن.
- 280,000 أسرة تحتاج إلى إيواء بعد تدمير منازلهم.

تدمير البنية التحتية

- 165,000 وحدة سكنية دمرت بالكامل.
- 115,000 وحدة سكنية دمرت بشكل بليغ وغير صالحة للسكن.
- 200,000 وحدة سكنية تعرضت لأضرار جزئية.
- أكثر من 100,000 طن متفجرات ألقيت على المدنيين.

التعليم تحت القصف

- 142 مدرسة وجامعة دمرت بالكامل.
- 364 مؤسسة تعليمية دمرت جزئيا.
- 13,000 طالبا وطالبة قتلوا.
- 785,000 طالبا وطالبة حرموا من التعليم.
- 800 معلما قتلوا خلال الحرب.

الصحة والخدمات الأساسية

- 38 مستشفى دمرت أو أخرجت عن الخدمة.
- 81 مركزا صحيا أخرج عن الخدمة.
- 144 سيارة إسعاف دمرت.

الخسائر الاقتصادية والبنية التحتية

- أكثر من 42 مليار دولار خسائر مباشرة جراء الحرب.
- أكثر من 88% نسبة الدمار الذي أحدثته الحرب في غزة.

في عالم تحوّلت فيه حقوق الإنسان إلى أداة سياسية، فإن الدفاع عن الشعب الفلسطيني هو دفاع عن جوهر الإنسانية، غزة اليوم جحيم، وغدًا قد يمتد هذا الجحيم إلينا جميعًا، الضمير البشري يُمتحن في غزة – وحتى الآن، نحن راسبون.

حكومة «السلام والوحدة» الموازية

خطوة تصعيدية تهدد وحدة السودان وتعمق ازمته

في تطور دراماتيكي يزيد من تعقيد المشـــهد الســـوداني، أعلن قائد قوات الدعـــم السريع، الفريـــق أول محمد حمدان دقلو، المعروف بـ»حميدتي»، عن تشـــكيل حكومـــة موازية تحت مسمى «حكومة الســـلام والوحدة»، في خطوة أثارت ردود فعل دولية غلب عليها القلق والتحذيـــر من تداعياتها المحتملة على وحدة السودان وسلامته الإقليمية.

يأتي هذا الإعلان في الذكرى السنوية الثانيـــة للحرب التي اندلعت بين قوات الدعم السريع والجيش الســـوداني في أفريـــل 2023، والتي أوقعت عشرات الآلاف من القتلى، وشرّدت أكثر من 13 مليونًا، ودفعَت البلاد إلى حافة المجاعة والانهيـــار التام، في واحدة من أســـوأ الأزمات الإنسانية التي شهدها العالم المعاصر، حسب توصيف الأمم المتحدة.

الخطـوة «الانفصاليـة» فـي ظـل الانقسام الحاد

في خطاب مســـجل بثّه يوم الثلاثاء، أكد حميدتي تشكيل حكومته الجديدة التي قال إنهـــا تمثل «الوجه الحقيقي للسودان»، معلنًا أنها ستباشر تقديم الخدمات الأساســـية ليـــس فقط في المناطـــق الخاضعة لســـيطرة قواته، بل في جميع أنحـــاء البلاد، مضيفًا إن حكومته تعمل على إصدار عملة وطنية جديدة ووثائق هويـــة بديلة «حتى لا يُحرم أي سوداني من حقوقه».

وتنصّ ما تُســـميه قـــوات الدعم السريع بـ»الدستور الانتقالي»، الموقع في مؤتمر عُقد مؤخـــرًا في كينيا، على إنشـــاء مجلس رئاسي مكوّن من 15 عضوًا يمثلون كل أقاليم الســـودان، في محاولة لإضفاء طابع مدني ومناطقي على الكيان الجديد.

لكن على الرغم من الشـــعارات التي رفعتها قـــوات الدعـــم السريع حول «الســـلام والوحدة»، فـــإن الخطوة اعتُبرت عـــلى نطاق واســـع محاولة لفرض واقع ســـياسي جديد بالقوة، يكرّس انقســـام البـــلاد بحكم الأمر الواقع.

مخاوف إقليمية ودولية من الانزلاق نحو التقسيم

ردود الفعـــل الدولية لم تتأخر، فقد حـــذّرت الأمم المتحدة، عـــبر المتحدث باسم أمينها العام، من أن هذه الخطوة قد تُفاقم تفكيك البلاد وتهدد وحدتها، بينمـــا رأت الحكومـــة البريطانية أن «الإعلانات الأحادية» مـــن هذا النوع لا تُفضي إلى حل، بل تزيد من ترســـيخ الأزمة وتعقيدها.

ودعت دول مجموعة السبع، في بيان مشترك، إلى وقف فوري وغير مشروط لإطـــلاق النار، محذرة من اســـتخدام «التجويـــع كســـلاح حـــرب»، ومنع المساعدات الإنســـانية، في انتقاد غير مباشر لكل أطراف النزاع، أما الولايات المتحدة، فقد أدانت «بشـــدة» تصعيد الدعم السريـــع هجماته، وخاصة تلك التـــي طالت مخيمـــات نازحين قرب مدينة الفاشر بولاية شـــمال دارفور، والتي أوقعت أكثر مـــن 400 قتيل في أسبوع واحد، وأدت إلى نزوح ما لا يقل عن 400 ألف شخص.

تبـدّل ميداني وتراجـع فـي نفـوذ الدعم السريع

ورغم إعلان حميدتي عن حكومته الجديدة، تشـــير التقارير الميدانية إلى تراجع قواتـــه في عدد مـــن الولايات الســـودانية، فالجيـــش الســـوداني، بقيـــادة الفريـــق أول عبـــد الفتاح البرهان، استعاد السيطرة على مواقع استراتيجية في العاصمة الخرطوم، بما في ذلك القصر الرئاسي والمطار ومقار وزارية، كما استعاد أجزاء واسعة من شمال السودان وشرقه.

بالمقابل، تراجعت ســـيطرة الدعم السريع إلى جيوب محـــددة في دارفور وكردفـــان، رغم أنه لا يـــزال يحتفظ بمعاقله في المناطق الغربية من البلاد، وهاجمت قواته مؤخرًا مخيمات زمزم وأبو شـــوك للنازحين، ما أثار موجة تنديد حقوقية دولية بسبب استهداف المدنيين وعرقلة وصول المساعدات.

مؤتمـــر لندن: دعم إنســـاني دون اختراق سياسي

بالتزامن مـــع التصعيـــد الميداني والســـياسي، عُقد مؤتمر دولي بشأن السودان في لندن، شـــاركت فيه دول ومنظمات مانحة مـــن بينها الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، فرنســـا، وألمانيا، وعلى الرغـــم من الإعلان عن مساعدات إنســـانية بقيمة تجاوزت 800 مليون يورو، فإن المؤتمر لم يشهد أي اختراق دبلومـــاسي، ولم تتم دعوة أطراف النزاع الســـودانية للمشاركة، الأمر الذي اعتبرته الحكومة السودانية «إخلالاً بالسيادة».

وخلال المؤتمر، ندّد وزير الخارجية البريطانـــي ديفيد لامـــي بما وصفه بـ»الغياب المخزي للإرادة السياسية» في إنهاء الصراع، فيمـــا حذرت ألمانيا من تدخـــلات خارجية تؤجج الصراع، مطالبة بوقف تدفق الأسلحة والمقاتلين إلى الداخل الســـوداني، وأعرب الاتحاد الأفريقي عن خشيته من تقسيم البلاد في حال استمرار الوضع الراهن.

المشـهد الإنسـاني: كارثـة ممتدة بلا أفق

في ظـــل اســـتمرار الحـــرب، دخل السودان في دوامة من الانهيار، شملت البنيـــة التحتية والخدمـــات الصحية والتعليمية، وتزايدت مؤشرات المجاعة، وخصوصًا في مناطق النزاع مثل دارفور وكردفـــان، وقدّرت منظمـــات دولية عدد ضحايـــا الحرب الحقيقيين بأكثر مـــن 130 ألف قتيل، رغـــم أن الأرقام الرسمية تشير إلى نحو 24 ألفًا فقط، نظرًا لانهيار النظـــام الصحي وغياب الإحصاءات الموثوقة.

وفي تقريـــر حديث، كشـــفت الأمم المتحدة عن مقتل أو تشـــويه أكثر من 2700 طفل خلال عـــام واحد فقط، وهي أرقام يُرجح أن تكون أقل بكثير من الواقع، كما توقعت المنظمة الدولية للهجرة عودة أكثـــر من مليوني نازح إلى العاصمة الخرطوم خلال الأشـــهر المقبلة إذا ســـمحت الظروف الأمنية، ما سيشـــكل تحديًا هائلًا للمنظمات الإنسانية والبنية التحتية المنهكة.

يبقى الســـودان، بعـــد عامين من الحرب، بلا ســـلطة شرعية موحّدة، تتنـــازع عليـــه قوتان عســـكريتان تمارسان سلطتهما على رقعة جغرافية مقسّـــمة، في ظـــل غياب أفـــق لحل سياسي جامع، ورغم الدعم الإنساني الدولي، فإن غياب الحلول السياســـية، واستمرار التدخلات الخارجية، وغياب الإرادة من أطراف الصراع، تُنذر بتحوّل الأزمة الســـودانية إلى حرب استنزاف طويلة، قد تُفكك البلاد فعلًا، لا مجازًا.

في المشهد الراهن، لا حكومة حميدتي ولا قوات البرهان تملك وحدها مفتاح الخلاص، بل قد يكـــون الحل الوحيد في توافق ســـياسي مدني شامل، يُعيد للسودان صورته الموحدة ويُنقذه من مصير دولٍ تمزقت بفعل الحرب، ولم تتعافَ حتى اليوم.

الجامعة التونسية لكرة القدم:

صراع داخلي يهدد مستقبل المكتب الجامعي

محمد الدريدي

في السنوات الأخيرة، شهدت كرة القدم التونسية العديد من الأزمات التي لم تكن وليدة اللحظة، بل جاءت نتيجة تراكمات طويلة من الصراعات الداخلية و الخلافات الإدارية حتي مع جامعة لم يمضي على انتخابها بضعة أشهر .

اليوم، تتفاقم هذه الأزمات مع بروز صراع جديد بين ناجي الشاهد وحسين جنيح، مما يهدد استقرار المشهد الرياضي ويفتح الباب أمام سيناريوهات غير محسوبة قد تؤثر سلبًا على مستقبل اللعبة في تونس.

اجتماع متوتر وانفجار الغضب

غادر ناجي الشاهد اجتماع مكتب الجامعة بطريقة تعكس حجم التوتر والانقسام الداخلي، حيث أغلق الباب بقوة في إشارة واضحة إلى استيائه مما يحدث خلف الكواليس. في المقابل، يستمر حسين جنيح في تحريك الخيوط كما اعتاد، حيث يُنظر إليه باعتباره القوة الفعلية التي تدير الاتحاد، وليس مجرد عضو إداري عادي. هذه الديناميكية في العلاقة بين الطرفين جعلت الجامعة ساحة مفتوحة لكل المناورات، المؤامرات والخلافات التي تؤثر مباشرة على مسار كرة القدم في البلاد.

هذا الخلاف لا يقتصر على شخصيتي ناجي الشاهد وحسين جنيح فحسب، بل إنه يعكس أزمة أوسع تتعلق بكيفية إدارة الاتحاد الرياضي في تونس. في حين يفترض أن تكون الجامعة التونسية لكرة القدم هيئة تعمل على تحسين مستوى اللعبة وضمان نزاهتها، إلا أنها أصبحت ميدانًا للتجاذبات السياسية والصراعات الشخصية التي تعطل سير المنافسات، وتضرب مصداقية القرارات المتخذة في أروقتها.

الصراعات داخل الجامعة ليست جديدة، فقد شهدت كرة القدم التونسية في الماضي العديد من الأزمات المشابهة التي أثرت على مسار البطولات المحلية والدولية، ومن بينها الخلافات حول التحكيم، حقوق البث التلفزيوني، وملفات الفساد التي طفت إلى السطح أكثر من مرة. هذه الأزمات المتكررة تطرح تساؤلًا جوهريًا حول مدى قدرة الاتحاد على تجاوز هذه المرحلة الحرجة دون أن يدفع المشهد الرياضي الثمن.

موسم مفتوح على الفضائح والمخاطر

مع اقتراب نهاية الموسم وبقاء أربع جولات فقط، إضافة إلى مباريات الكأس، يبدو المشهد مفتوحًا على كل الاحتمالات، حيث أصبح تأثير هذه الصراعات متوقعًا على المنافسات الرياضية. هناك مخاوف متزايدة من أن تؤثر هذه الانقسامات الإدارية على نزاهة النتائج، وسط حديث عن تدخلات قد تؤثر على سير المباريات في ظل غياب الرقابة الفعلية. مثل هذه الأوضاع قد تزيد من حدة التوتر في صفوف الأندية واللاعبين، مما قد يدفع المشجعين إلى حالة من الغضب بسبب عدم استقرار كرة القدم التونسية.

اندينا ليست بمعزل عن هذا الصراع الدائر، فهي أيضًا تتأثر بما يجري داخل أروقة الجامعة. عندما تكون المؤسسات الإدارية غير مستقرة، فإن ذلك ينعكس بشكل مباشر على طريقة إدارة الأندية، وقد يؤثر على مستوى الأداء داخل الملاعب. اللاعبون أيضًا يجدون أنفسهم في حالة من عدم اليقين، حيث يصبح كل شيء غير مضمون، من التحكيم إلى تنظيم المسابقات.

أما الجماهير، فهي الطرف الأكثر تضررًا، إذ تجد نفسها في مواجهة موسم محفوف بالمخاطر والفضائح، مما يفقد كرة القدم بريقها وشغفها الطبيعي. مع تزايد الاحتقان، قد نشهد تصاعد التوتر في المدرجات، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات لا تحمد عقباها.

الإعلام الرياضي في قلب العاصفة

الإعلام الرياضي في تونس يلعب دورًا أساسيًا في نقل هذه الصراعات، لكنه أيضًا جزء من المشكلة، حيث أن بعض الجهات الإعلامية تنحاز لطرف دون الآخر، مما يزيد من الاستقطاب داخل المشهد الرياضي. بدلاً من تقديم تغطية موضوعية تهدف إلى كشف الحقائق، أصبح الإعلام الرياضي في بعض الأحيان أداة تستغلها الأطراف المتصارعة لخدمة أجنداتها.

هذا الواقع يؤثر سلبًا على وعي الجماهير، حيث يجد المشجع نفسه محاصرًا بين الأخبار المتضاربة والتغطية الإعلامية الموجهة، مما يجعل الصورة العامة غير واضحة. في ظل هذه الأوضاع، يحتاج الإعلام الرياضي إلى إعادة تقييم دوره، حتى يكون عنصرًا مساهمًا في حل الأزمة بدلًا من تعميقها.

الوزارة في موقف المتفرج

أحد الجوانب الأكثر إثارة للقلق في هذه الأزمة هو غياب التدخل الوزاري الفعّال، حيث تكتفي السلطات بالمراقبة دون اتخاذ قرارات حاسمة لمعالجة جذور المشكلة. كرة القدم التونسية، التي تعتبر جزءًا من الهوية الرياضية الوطنية، تواجه تحديات كبرى، ومع ذلك يبدو أن الجهات الرسمية تتجنب التدخل المباشر، مما يزيد من حالة الاحتقان داخل الوسط الرياضي.

هذا الغياب عن المشهد يجعل الأزمة تتفاقم أكثر، حيث أن ترك الأمور دون حلول فعلية قد يؤدي إلى تداعيات خطيرة على مستوى البطولات المحلية والدولية، وقد يؤثر حتى على حضور تونس في المحافل القارية والعالمية.

في ظل هذه الأجواء المشحونة في مكتب جامعي لم يمضي على انتخابه بضعة اشهر، يبقى السؤال الأهم هل هناك إمكانية لإنقاذ كرة القدم التونسية من هذا الوضع المتأزم؟ الإجابة تعتمد على مدى استعداد الأطراف المعنية للجلوس على طاولة الحوار، والتوصل إلى حلول تُعيد الاستقرار للمشهد الرياضي. الوقت ينفد، وكل تأخير في اتخاذ الإجراءات اللازمة قد يكون مكلفًا جدًا، ليس فقط على مستوى الموسم الحالي، بل على مستقبل كرة القدم في تونس ككل.